الشركة العامة للصوامع والتخزين
ش . م . م
قطاع الشئون المالية
العنوان : ١ ميدان السواح - خلف قصر القبة - القاهرة

General co. for silos & storage
خ البورصة
. Fax. 22845567

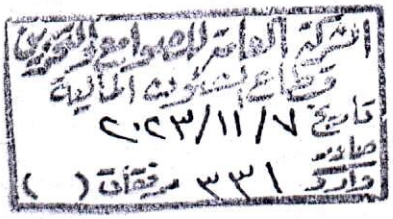

السيد الأستاذ/ مدير عام الافصاح

بورصة الأوراق المالية

تحية طيبة وبعد،،،

نتشرف بأن نرفق طيه رد الشركة على تقريرى مراقبى الحسابات (الجهاز المركزى للمحاسبات – المراقب الخارجى)عن القوائم المالية للشركة فى ٢٠٢٣/٦/٣٠ .

رجاء التكرم بالإحاطة والتنبيه باللازم ،،،،

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

مسئول علاقات المستثمرين

٢٠٢٣/١١/٧

(محاسب / زكريا محمد توفيق)

مسئول علاقات المستثمرين

(محاسب / محمود سعيد محمود)

رد الشـــــركة
على تقرير مراقب الحسابات
(إدارة مراقبة حسابات المطاحن والمخابز بالجهاز المركزى للمحاسبات)
عن القوائم المالية فى ٢٠٢٣/٦/٣٠ م

الملاحظـــــة	المســـــرة
- بلغ رصيد الأصول الثابتة فى ٢٠٢٣/٦/٣٠نحو ١٥٢,٣ مليون جنيه (بعد خصم مجمع اهلاكها نحو ٦٢٥,٦ مليون جنيه) وقد تم جرده بمعرفة الشركة وتحت مسئوليتها وتحت اشرافنا على جانب منه كما تم مطابقة نتائجه على السجلات بمعرفة الشركة و تم حساب الإهلاك وفقاً للقواعد والمعدلات المتبعة في العام السابق وقد تبين بشأنها ما يلي: - تم تعلية الأصول الثابتة خلال الفترة بنحو ٢,٢ مليون جنيه (وفقا لما امكن حصره) خلال الفترة بالخطأ حيث انها تمثل مصروف قطع غيار (قطاع الاسكندرية ، منطقة سفاجا) بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٠) - الأصول الثابتة وإهلاكاتها - فقرة (١٣ ،٦٧ ،٧٠). - نحو ٦١٦ الف جنيه تم تعليتها لحساب العدد والادوات بالخطأ قيمة اعمال تطوير شبكة الحريق بمجمع السلام حيث لم تقم الشركة بالاستلام الابتدائى أو التشغيل لها حتى تاريخه لوجود بعض الملاحظات الفنية التي شابت اعمال التنفيذ مازالت قائمة . حيث تم إسنادها بالأمر المباشر للشركة الوطنية للإنشاءات والظاهر حسابها مدين (متوقف) ر بنحو ٢٢٤,٤ ألف جنيه بحساب الموردين **يتعين حصر الحالات المشابهة، وإجراء التصويب اللازم والالتزام بما ورد بمعيار المحاسبة المصري المشار إلية ، ودراسة الملاحظات الفنية عن الاعمال المنفذة لتطوير شبكة الحريق واتخاذ الاجراءات اللازمة لتلافيها والعمل على تشغيل شبكة الحريق للحفاظ على سلامة ، وتامين الشركة .**	تم إجراء المطابقات على الجرد الفعلي في ٢٠٢٣/٦/٣٠ للأصول الثابتة مع المثبت بسجلات ودفاتر الشركة ووجدت مطابقة . سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة واتخاذ اللازم فى ضوء الدراسة وبالنسبة لموضوع أعمال تطوير شبكة الحريق بمجمع السلام فقد تم استلام المنظومة من الحماية المدنية والحصول على موافقة إدارة الحماية المدنية وتم الحصول على التراخيص الخاصة بتحويل المخازن إلى منطقة ايداع جمركى ويتم تشغيل المخازن بتأجيرها للغير وبناء على اجراءات تجديد التراخيص للمخازن تم طرح مناقصة جديدة لعمل منظومة حماية مدنية تتوافق مع اشتراطات الحماية المدنية الجديدة وجارى تنفيذ الأعمال بمعرفة شركة الزهراء للمقاولات .
-لازالت الاصول الثابتة تتضمن نحو ١٠,٥ الف جنيه تمثل القيمة الدفترية لأراضي التي تشغلها الشركة بميدان رمسيس – محافظة القاهرة والتى قامت الشركة بالإخلاء الطاريء لها وتسليمها الي الجهات المختصة لتنفيذ أعمال تطوير وتجميل منطقة ميدان رمسيس بوسط القاهرة **يتعين اتخاذ الاجراءات اللازمة للحصول على التعويضات المناسبة.**	ورد إلى الشركة من وزارة التموين والتجارة الداخلية كتاب السيد اللواء اركان حرب مستشار رئاسة الجمهورية يطلب فيه إخلاء مبنى السبتية لدخوله فى نطاق تطوير ميدان رمسيس ومحطة مصر وتم إخلاء المكان ويتم التنسيق مع وزارة التموين لحفظ حق الشركة فى الحصول على التعويض المناسب الذى يتم تحديده بمعرفة لجان متخصصة وتم إجراء التسويات اللازمة بالنسبة لبند المبانى فى ٢٠٢٣/٦/٣٠م وسيتم إجراء التسويات اللازمة بالنسبة لبند الأراضى بعد الحصول على التعويض.

- ما زالت الشركة لم تحصل على التعويض عن مساحة ٩٠٨٦٠ م٢ (وفقا لاخر رفع مساحى) والتى مازالت مدرجة بسجل الأصول الثابتة للشركة (ارض مجمع السلام) والمنزوع ملكيتها للمنفعة العامة من ارض مجمع السلام بالعامرية لإنشاء كوبري الطريق الدولى الساحلى والصادر بشأنها قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٥٧ لسنة ٢٠٠٨ ومرفوع بشأنها الدعوى رقم ٨١٥٩ لسنة ٢٠٠٥ مدنى كلى ، ضد محافظة الإسكندرية وآخرين تم رفضها وتم استئناف الحكم بالدعوى رقم ٧٤٤٥ لسنة ٦٥ ق ، وقد صدر حكم لصالح الشركة بأحقيتها فى مبلغ ٣٨ مليون جنيه. - وكذا مساحة الارض المستقطعة بتاريخ ٢٠٢١/١١/١٨ والبالغة حوالى ١٣٩٤م٢ لتطوير محور التعمير وذلك بترحيل جزء من السور القائم بطول حوالى ١٤٥م وبعرض من صفر الى ٥٠ متر ، وفقا لمحضر التنسيق الذى تم بين الشركة ولجنة الشعبة الهندسية بوزارة الدفاع. **يتعين ضرورة دراسة ما سبق وما يترتب على ذلك من آثار واتخاذ الإجراءات القانونية التي تكفل الحصول على التعويضات المقررة عن المساحات المنزوع ملكيتها ، وإجراء التسويات اللازمة فى هذا الشأن .**	جارى متابعة تنفيذ الحكم الصادر لصالح الشركة عن المساحة المستقطعة من مجمع السلام بالأسكندرية أما بخصوص المساحة التى تم ترحيل السور اليها لتطوير محور التعمير فهى ضمن المساحة التى تم التعويض عنها طبقا للحكم الصادر فى هذا الشأن .
- لم تحصل الشركة على أية تعويضات عن مساحة ٦٨٩,٥ م٢ المنزوع ملكيتها نتيجة تعديل خط التنظيم بشونتى المريوطية ومنطقة السبتية والمرفوع بشأنهما الدعوتين رقما ٣٥٢٠٦ لسنة ٥٩ ق إدارى مجلس الدولة ضد محافظة الجيزة ، ورقم ٢/٥٨٥٢ق استئناف شمال ضد محافظة القاهرة وصدر عنها حكم نهائى فى ٢٠١٨/١٢/٢٦ لصالح الشركة بالتعويض عن هدم المبنى المملوك لها وقد تم نقض الحكم وأعيدت لمحكمة الاستئناف ولم يحدد لها جلسة حتي تاريخه . **يتعين اتخاذ الإجراءات اللازمة مع الجهات المختصة بهيئة ميناء الاسكندرية ومديرية المساحة للحصول على التعويض المناسب وما يترتب على ذلك من أثار ومتابعة الدعاوى القضائية وموافاتنا بأخر موقف قانونى للقضايا .**	هذه الموضوعات محل دعاوى قضائية ويتم متابعتها من القطاع القانونى بالشركة ولازالت متداولة .
- بلغ رصيد حساب مشروعات تحت التنفيذ فى ٢٠٢٣/٦/٣٠ نحو ٢٨٦,٠٥٤ مليون جنيه وقد تضمن ما يلى:- - نحو ١١٤,٧٦١ مليون جنيه قيمة المنصرف لأنشاء صومعة معدنية سعة ١٠٠طن قمح بميناء غرب بورسعيد وفقاً لما يلى :	جارى تنفيذ مشروع إنشاء صومعة معدنية سعة ١٠٠ ألف طن بميناء غرب بور سعيد مع الإحاطة بأنه نظراً لظروف الحرب الروسية الأوكرانية والقرارات التى صدرت من البنك المركزى المصرى الخاصة بالاستيراد تم صرف الدفعة المقدمة للتوريدات

*نحو ١٠٥,٩٢٤ مليون يمثل قيمة المنصرف لشركة الرواد الهندسية الحديثة عن الأعمال الإنشائية للصومعة المعدنية بموجب عدد ١٥ مستخلص جارى ومدة تنفيذ ١٨ شهرا من تاريخ إستلام الدفعة المقدمة في ٢٠٢٢/٢/٤ ، مما يعني تأخر الشركة المنفذة في تنفيذ الأعمال المطلوبة وفقا للجدول الزمني بنسبة اتمام للاعمال المدنية نحو٥٥%. *نحو ٣,٦٨٢ مليون جنية باسم شركة نيرو الالمانية قيمة مصاريف فتح الاعتماد المستندى رقم (Lnk ٢٣/٦٨٨٣٠٤٠) وذلك لتوريد عدد ٢ شفاط قدرة ٦٠٠ طن/ ساعة للشفاط الواحد للعمل بميناء بورسعيد . *نحو ٥,١٥٤ مليون جنيه باسم شركة كامبريا مصاريف فتح الاعتماد المستندى رقم (LCIKTM٢٣/٣٠٣٩) لتوريد معدات الصومعة (موازين ، سيور ، لوحة تحكم). *ويتصل بذلك وحتى ٢٠٢٣/٦/٣٠ لم يتم توريد الشفاطات والمعدات. -كما تضمن حساب الانفاق الاستثماري نحو ٩١,٨٣٠ مليون جنيه يمثل قيمة الدفعات المقدمة المدفوعة لأنشاء تلك الصومعة لشركات (نيرو الالمانية تحت حساب توريد الشفاطات الخاصة بالصومعة ، كامبريا تحت حساب توريد الموازين والسيور ولوحة التحكم الخاصة بالصومعة ، الرواد تحت حساب الاعمال الإنشائية الخاصة بالصومعة) . -ويتصل بذلك تضمنت الالتزامات الغير متداولة نحو ٧٣,١١٨ مليون جنيه قيمة (الدفعات المقدمة) لقرض صندوق الاوبك للتنمية الدولية رقم (p١٣٧٤٧) لانشاء تلك الصومعة المعدنية وتبين عدم الافصاح عنها بالايضاحات المتمة للقوائم المالية بالمخالفة للفقرة رقم (٦١) من معيار المحاسبة المصرى رقم (١) عرض القوائم المالية ، وكذا لم يتم الافصاح عن مبلغ تكلفة الاقراض المرسملة خلال الفترة بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصرى رقم (١٤) تكلفة الاقتراض فقرة رقم (٢٦). **يتعين اتخاذ الإجراءات اللازمة مع المقاول والموردين لسرعة انهاء الاعمال المطلوبة وتوريد وتركيب معدات الصومعة والشفاطات وفقاً للبرنامج الزمنى لتنفيذ المشروع مع تطبيق شروط التوريد والتعاقد ، لما لذلك من اثر على نتائج الاعمال وتجنب ارتفاع التكلفة ، الالتزام بما ورد بمعايير المحاسبة المشار اليها.**	الأجنبية فى شهر يونيو ويوليو ٢٠٢٢م وتم فتح الإعتمادات المستندية فى شهر مايو ٢٠٢٣م ويتم متابعة تنفيذ الأعمال على كافة المستويات وذلك لإزالة كافة المعوقات وقد تم توريد عدد أربع شحنات من التوريدات الأجنبية وتم البدء فى أعمال التركيبات خلال شهر أكتوبر الجارى .
- نحو ٦٦,٦٠٨مليون جنيه مشروع اعادة تأهيل صومعة رصيف ٨٥ بميناء الاسكندرية . - نحو ٥,٤٠٨ مليون جنيه يمثل قيمة المنصرف لشركة الفادى للمقاولات العمومية لإعمال تطوير شبكة الصرف الصحى وصرف المطر وتوصيل شبكة مياة الشرب بشونة السواح .	تم توريد كافة التوريدات الخاصة بالمشروع وجارى تنفيذ أعمال التركيبات ويتم المتابعة لانهاء الأعمال فى موعد غايته شهر نوفمبر الجارى . تم الانتهاء من الأعمال وتم الاستلام الابتدائى للمشروع .

- نحو ١,٥٠٩ مليون جنيه قيمة المدفوع لشراء عدد ٢ راس جرار لشركة صناعة وسائل النقل بموجب أمر الاسناد الصادر بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٣ وحتى تاريخه لم يتم توريد رؤوس الجرارات المطلوبة . - تضمن حساب اعتمادات مستندية لشراء سلع وخدمات فى ٢٠٢٣/٦/٣٠ نحو ٥,٩٥٤ مليون جنيه قيمة الاعتماد المستندى رقم (ILC83-2300034) لتوريد وتركيب وتشغيل عدد (١) جهاز كشف عن الحقائب والبضائع بالأشعة السينية (وارد من الخارج عن طريق الوكيل شركة كو تك بموجب امر التوريد الصادر فى ٢٠٢٢/١١/٩) للاستخدام فى المستودع الجمركي بميناء سفاجا ، وتبين تم الافراج عن الجهاز من هيئة الرقابة النووية بتاريخ ٢٠٢٣/٧/١٧ ، وموافقة قطاع الامن العام على الافراج عن الجهاز بتاريخ ٢٠٢٣/٨/١ وافادت الشركة انه جارى التنسيق مع مصلحة الجمارك لارسال لجنة لاجراء الاختبارات اللازمة للحصول على موافقة الجمارك. **يتعين بحث ما سبق مع الاتصال بالموردين لانهاء التوريدات وتشغيل الجهاز المذكور للاستفادة منه فى تشغيل المستودع الجمركى بميناء سفاجا فى اسرع وقت ممكن .**	تم موافاتنا بخطاب من شركة MCV خلال شهر أكتوبر ٢٠٢٣ يفيد بأن رؤوس الجرارات جاهزة للتسليم وجارى اتخاذ إجراءات الإستلام. تم توريد وتركيب جهاز الاكس راى فى المنطقة الجمركية داخل حرم صومعة سفاجا وجارى التنسيق مع مصلحة الجمارك المصرية لارسال لجنة لإجراء الإختبارات اللازمة للحصول على موافقة الجمارك وسنوافكم بالمستجدات اول بأول.
تضمنت حسابات الهيئة العامة للسلع التموينية (عملاء وموردين) ما يلى : - عدم إجراء المطابقات اللازمة مع الهيئة العامة للسلع التموينية عن أرصدتها الظاهرة بحساب العملاء والموردين فى ٢٠٢٣/٦/٣٠- والبالغة نحو ١٣١٨ مليون جنيه مديناً ، نحو ١٢٨٤,٨ مليون جنيه دائناً والمتضمن قيمة العجز الخاص بالاقماح المحلية موسم ٢٠١٦ بنحو ١٥٠١,١٨٤ مليون جنيه وتجدر الاشارة إلي أن أخر مطابقات مالية تم إجراؤها مع الهيئة العامة للسلع التموينية عن معاملات القمح المستورد عن العام المالي المنتهي في ٢٠١٥/٦/٣٠ هذا ولم يتم تسوية الفروق الناتجة عن المطابقات السابقة والبالغ قيمتها نحو ٤٤ مليون جنيه حتى تاريخه ، وكذا مبلغ ١٦ مليون جنيه قيمة القسط المستحق عن تنفيذ الحكم فى الدعوى رقم ٢٥٦٠ لسنة ٥ ق لصالح الهيئة عن العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٤ وفقا للاتفاق الذى تم مع الهيئة والذى تم اعتماده من معالى وزير التموين بتاريخ ٢٠١٨/١١/١٧ . - تم موافاتنا من الادارة القانونية بالشركة بموقف التحقيقات الجارية بنيابة الاموال العامة وجهاز الكسب غير المشروع والقضايا محل النزاع والخاصة بعجز الاقماح المحلية موسم ٢٠١٦وقد تبين بشأنها ما يلى : - عدد (٧) قضايا صدر بشأنها احكام تبلغ قيمة المطالبات الخاصة بها نحو ٢٧٠,٦٣٧ مليون جنيه والحكم بشأنها بالسجن والسجن المشدد لسنوات تراوحت بين عشرة الى خمسة وعشرون عام ورد قيمة العجز ، وتقدم بشأنها طلبات للتصالح ولم يتم البت فى الطلب .	جارى التنسيق مع السادة المسئولين بهيئة السلع التموينية لإستكمال المطابقات مع الإحاطة بأنه تم إجراء المطابقة عن القمح المحلى حتى ٢٠٢٣/٦/٣٠م وتم إجراء المطابقات الكمية للقمح المستورد حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠م وبالنسبة لمبلغ ٤٤ مليون جنيه فيتمثل معظمة فى مبلغ ٢١,٧ مليون جنيه قيمة كمية ٩٧٩١,٦ طن أذرة متحفظ عليها بشونة الاعلام فهذا الموضوع مرتبط بحصول الشركة على حكم فى الاستئناف رقم ٥٤٣٨ لسنة ١٥ ق شمال القاهرة بتاريخ ٢٠١٢/١١/١٢ ضد الشركة الوطنية للحاصلات الزراعية والمرتبطة بهذه الكمية والزامها بسداد نحو ١٧,٧٥٨ مليون جنيه وحصول الشركة على الصيغة التنفيذية للحكم وقامت الشركة بإتخاذ الإجراءات اللازمة للحجز علي البنوك والممتلكات. الخاصة بالشركة الوطنية وسيتم إجراء التسويات اللازمة بعد تنفيذ الحكم وبالنسبة لمبلغ ١٦,٠٠ مليون جنيه قيمة القسط المستحق عن تنفيذ الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٢٥٦٠ لسنه ٥ق تقوم هيئة السلع التموينية بخصم قيمة القسط المستحق من مستحقات الشركة طرفها . وبالنسبة للتحقيقات والدعاوى الخاصة بالقمح المحلى موسم ٢٠١٦ فيتم متابعتها من قبل القطاع القانونى بالشركة وسيتم اجراء التسويات اللازمة فى ضوء الأحكام التى ستصدر فى هذه الدعاوى .

ـ عدد (٨) قضايا تبلغ قيمة المطالبات الخاصة بهم نحو ٣٤٠,٢١٩ مليون جنيه والحكم بشأنها بالسجن والسجن المشدد لسنوات تراوحت بين عشرة الى خمسة وعشرون عام ورد قيمة العجز. - موقع شونة التبين تم سداد قيمة العجز فى مايو ٢٠٢٣.علي اساس سعر ٣٦٠٠ جنيه للطن وتم حفظ القضية رقم ٨٥١ لسنة ٢٠١٧ كلى جنوب القاهرة . ـ موقع صومعة رام صدر حكم بالبراءة فى القضية رقم ١٧٦٤٨ لسنة ٢٠١٨ عن كميات الاقماح المخلوطة وقدرها ١٧,٨٧٦ الف طن قمح. - نحو ٥,٤٩٠ مليون جنيه داننا باسم بصومعة الفجر - شركة التيسير قيمة كمية ١٦٢٥ طن من الاقماح المحلية متحفظ عليها من مباحث التموين منذ عام ٢٠١٥ حتى تاريخه ومقام بشأنها دعوي قضائية ضد الشركة برقم ١٢٢٥ لسنة ٢٠١٩ مدني شمال القاهرة ومازالت متداولة بالخبراء. - نحو ٣٩ ألف جنيه قيمة المستحق لموردى الاذرة المحلية (مطحن العهد الجديد) موسم ٢٠١١ ومازالت محل نزاع قضائى متداول. **يتعين اجراء المطابقات اللازمة مع الهيئة العامة للسلع التموينية للتأكد من صحة الارصدة الظاهرة فى ٢٠٢٣/٦/٣٠ ، مع ضرورة العمل علي تحصيل كافة مستحقات الشركة حفاظا علي أموالها وحقوقها والالتزام بسداد ، و متابعة الإجراءات القانونية والطلبات المقدمة بشأن التصالح بهذا الشأن وموافاتنا بما تسفر عنه تحقيقات نيابة الأموال العامة وما يترتب على ذلك من آثار ، واخطار شركة التأمين عن القضايا التى صدر بشأنها احكام نهائية حتى يمكن الحصول على التعويض المستحق مع متابعة الدعاوي والتحقيقات التي لازالت متداولة لحين الحكم النهائي فيها ، واجراء التسويات اللازمة واثر ذلك علي الحسابات المختصة .**		
- عدم ارسال او التأخر في المصادقات للعملاء وأصحاب الأرصدة المدينة والدائنة ولجانب من أصحاب تلك الأرصدة الأمر الذي ترتب عليه عدم تلقى أية ردود حتى تاريخه ، وذلك بالمخالفة لكتاب الإدارة رقم ٨٠ بتاريخ ٢٠٢٣/٥/٢٩ بشأن تعليمات القوائم المالية لعام ٢٠٢٢/٢٠٢٣. **يتعين ضرورة أرسال المصادقات في وقت مبكر فور** إنتهاء السنة المالية **حتي يتسني لنا تلقي الردود عنها والتحقق من صحة الأرصدة المدينة والدائنة في تاريخ القوائم المالية ، ومراعاة ما جاء بكتاب الإدارة المشار اليه.**	سيتم مراعاة ذلك مستقبلاً .	
بلغ رصيد حساب العملاء في ٢٠٢٣/٦/٣٠مديناً بنحو ٨٩٩,٢ مليون جنيه بعد خصم مجمع الاضمحلال البالغ ١٥,٨ مليون جنيه ودائنا بنحو ١٢٨٠ مليون جنيه وقد تضمن ما يلى :- ـ نحو ٢ مليون جنيه باسم العميل / محمد حسين السقعان	جارى متابعة تحصيل مستحقات الشركة .	

(بقطاع بورسعيد ودمياط قيمة متاخرات فواتير تخزين مرفوع بشأنها دعاوى قضائية لازالت متداولة ، و تجدر الاشارة الى قيام الشركة بإضافة قيمة فواتير التخزين بالكامل لحساب إيرادات النشاط الجاري والتى بلغت خلال الفترة نحو ١,٣٢٤ مليون جنيه دون دراسة مدى اضمحلال مديونية العميل . - نحو ٤٦١,١٤٦ الف جنيه رصيد مدين باسم العميل/المصرية للتجارة بقطاع الادارة العامة تمثل قيمة ايجار شهرى سبتمبر واكتوبر ٢٠٢٢ بنحو ٤٠٠,٤٦١ الف جنيه و نحو ٥١ الف جنيه رصيد مرحل من العام السابق ونحو ٩,٧ الف جنيه فرق سداد ايجار شهرى يوليو واغسطس ٢٠٢٢ . - تصاعد مديونيات بعض العملاء التخزين (شركة الفتح للشحن بالاسكندرية ، شركة بورسعيد للمستودعات ببورسعيد ، شركة ايه يو جى بقطاع القاهرة .....)خلال الفترة البالغة ١٢,٦ ١٩,٤مليون جنيه عن ارصدتهم اول المدة البالغة مليون جنيه بفرق قدره ٦,٨ مليون جنيه نظرا لعدم قيامهم بسداد كامل المديونية المستحقة عليهم. - نحو ٤,٧٧١ مديونية العميل / فينكس لوجستيك (قطاع الاسكندرية)تمثل قيمة الايجارية المستحقة على العميل حتى شهر اكتوبر ٢٠٢٢ حيث تم وقف التعامل معه واقامت الشركة عدة دعاوى قضائية للمطالبة بالمبلغ ٠لازالت متداولة. - نحو ١٦,٢ مليون جنيه باسم العميل/ شركة ترانس أوشن للوجستيات المتطورة مقابل نحو ١٥,٧٣ مليون جنيه في ٢٠٢١/٦/٣٠ بزيادة قدرها نحو ٤٧٠ الف جنيه - نحو ١٧,٦ مليون جنيه قيمة ما امكن حصره من حسابات العملاء المتوقفة بقطاعات ومناطق الشركة المختلفة منذ سنوات مكون مقابلها مخصص اضمحلال بنحو ١٥,٨ مليون جنيه (التجار المصريين ، مودرن موتورز ، ايه ام ايه للخدمات الجمركية ٠٠٠٠٠) رغم صدور احكام قضائية نهائية بشأن بعضها لصالح الشركة ولم يتم تنفيذها. **يتعين تحصيل مستحقات الشركة طرف الغير ، ومتابعة تنفيذ الاحكام القضائية الصادرة لصالح الشركة حفاظاً على حقوق الشركة ، وما يترتب على ذلك من آثار مع مراعاة ما ورد بمعايير المحاسبة المصرية (٢٦) الأدوات المالية والاعتراف والقياس ، رقم (٣١) اضمحلال قيمة الأصول ، رقم (٤٧) الأدوات المالية .**	جارى متابعة تحصيل مستحقات الشركة • بالنسبة لشركة الفتح تم الاتفاق معهاعلى انهاء التعاقد بالتراضى حتى تتمكن الشركة من الاستفادة من المخزن فى تعظيم الإيرادات ٠ جارى متابعة تحصيل مستحقات الشركة ٠ هذا الموضوع محل دعوى قضائية ويتم متابعتها من قبل القطاع القانونى بالشركة جارى متابعة تحصيل مستحقات الشركة وقد قام العميل بسداد مبلغ ٤,٥ مليون جنيه خلال الفترة الحالية ٠ هذه الموضوعات محل دعاوى قضائية ويتم متابعتها من قبل القطاع القانونى بالشركة ٠
بلغ رصيد حسابات مدينة اخرى فى ٢٠٢٣/٦/٣٠نحو ٢٩٦,٨ مليون جنيه وقد تضمنت ما يلى : - لم تقم الشركة بإجراء المطابقات اللازمة مع شركتى المصرية القابضة للصوامع والتخزين عن رصيدها المدين الظاهر ضمن الحسابات المدينة الأخرى والبالغ نحو ٦,٨ مليون جنيه . ورصيدها ضمن حسابات الموردين مدين بنحو ٢١,٣ مليون جنيه فى ٢٠٢٣/٦/٣٠حيث كانت أخر مطابقة بتاريخ ٢٠١٥/٦/٣٠ ، وكذا الشركة القابضة للصناعات الغذائية الظاهر رصيدها مدين بنحو ٢,٠٣ مليون جنيه **يتعين اجراء المطابقة اللازمة واتخاذ ما يلزم من تسويات فى**	جارى إجراء المطابقات مع الشركة المصرية القابضة للصوامع والتخزين وسوف نوافيكم بالمطابقة فور الإنتهاء منها وسيتم تحصيل مستحقات الشركة بعد الإنتهاء من المطابقات٠

ضوء ما تسفر عنه المطابقة وكذا العمل علي تحصيل كافة مستحقات الشركة طرف الشركة المصرية القابضة للصوامع والتخزين.	
- نحو ١,٧ مليون جنيه رصيد مدين وفقا لما امكن حصره باسم بعض العاملين شاغلي وحدات السكن الإداري بمعظم قطاعات ومناطق الشركة الذين انتهت مدد خدمتهم بالإحالة علي المعاش أو الوفاة تمثل القيمة الإيجارية المستحقة عليهم مقابل تعليتها لحساب الإيرادات رغم عدم تحصيلها من البعض والمرفوع لمعظمها دعاوى قضائية صدرت لبعضها احكام لصالح الشركة ولم تنفذ ودون دراسة مدى اضمحلال تلك الديون وذلك بخلاف نحو ١٧٥,٥ الف جنيه جنيه أرصدة دائنة بقطاع بورسعيد ودمياط . - نحو ٩٣٣ الف جنيه وفقا لما امكن حصره من أرصدة متوقفة منذ عدة سنوات (هيئة ميناء الاسكندرية ، البنك الزراعى المصرى٠٠٠) بعضها مرفوع بشأنها قضايا متداولة والبعض الاخر صدر بشأنها احكام قضائية ولم يتم تنفيذها . **يتعين الالتزام بعقود السكن الاداري واتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لتنفيذ الاحكام الصادرة لصالح الشركة في هذا الشأن حفاظاً على حقوق وممتلكات الشركة ، وتحصيل تلك المستحقات ، م مع مراعاة ما ورد بمعايير المحاسبة المصرية (٢٦) الأدوات المالية والاعتراف والقياس ، رقم (٣١) اضمحلال قيمة الأصول ، رقم (٤٧) الأدوات المالية ، رقم (٤٨) الإيراد من العقود مع العملاء.**	بالنسبة للائحة الإسكان الإداري فقد صدر قرار مجلس الإدارة بجلسته بتاريخ ٢٠١٩/٥/٢٩ بعدم إخلاء طرف العامل الذى يشغل وحدة سكنية فى السكن الأدارى عند انتهاء مدة خدمته بالشركة وكذلك عدم صرف مستحقاته المالية حتى يقوم بإخلاء الوحدة السكنية التى يشغلها وطبقا لقرارات المجلس السابقة يتم تحميله بمبلغ ٣٠٠ جنيه شهريا مقابل الانتفاع وتحميله بقيمة مصروفات المياه والكهرباء وتقوم الإدارة القانونية بالمتابعة ويتم إتخاذ اللازم لتنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة. سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة واتخاذ اللازم فى ضوء الدراسة
بلغ رصيد حساب النقدية والأرصدة لدى البنوك فى ٢٠٢٣/٦/٣٠نحو ٦٤٠,٣ مليون جنيه وقد تضمنت ما يلى : - بلغت قيمة ارباح إعادة تقييم ارصدة حسابات الشركة بالعملات الأجنبية نحو ٤٧,٦٤٤ مليون جنيه تم حسابها وفقاً لاسعار صرف العملات بالبنك المركزى المصرى فى ٢٠٢٣/٦/٣٠ - كما لم تتضمن الايضاحات المتممة للقوائم المالية في ٢٠٢٣/٦/٣٠ الافصاح عن قيمة فروق العملة الناتجة عن ودائع وحسابات جارية بالعملات الأجنبية ، وذلك بالمخالفة لما ورد بمعيار المحاسبة المصرى رقم (١٣) آثار التغيرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية فقرة رقم (٥٢) فقرة (أ) بشان الافصاح مبلغ فروق العملة المعترف بها ...الخ . **يتعين الالتزام بما ورد بمعيار المحاسبة المصرى المشار الية بشأن الافصاح بالقوائم المالية.**	سيتم مراعاة ذلك مستقبلاً .
- تضمنت ارصدة النقدية وما فى حكمها فى ٢٠٢٣/٦/٣٠ بعض المبالغ بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٤) قائمة التدفقات النقدية فقرة رقم (٧) والتى تنص يحتفظ بمكونات "ما في حكم النقدية " بغرض الوفاء بالالتزامات النقدية قصيرة الأجل وليس بهدف الاستثمار أو لأغراض أخرى. ..... وعادة لا يعتبر أى استثمار من مكونات "ما حكم النقدية" إلا إذا كان ذا تاريخ استحقاق قصير الأجل	سيتم الدراسة ومراعاة ما ورد بالملاحظة مستقبلاً مع مراعاة بأن سبب التفاوت فى معدلات العائد يرجع إلى السياسة النقدية لكل بنك وكذلك حجم الأموال المودعة فى حسابات تلك البنوك وحرص الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية قبل الغير وخصوصاً الشركات والجمعيات الناقلة للقمح المستورد وهيئات الموانئ وسداد مستحقات الدولة والعاملين دون تأخير الأمر الذى يجعل

يمكن القول بأنه يمثل ثلاثة أشهر أو اقل ... ومنها ما يلى : *نحو ٥٨,٧١٧ مليون جنيه قيمة الودائع المجمدة لإصدار خطابات ضمان للغير بحسابات البنوك. *نحو ٤٤,٧٨٣ مليون جنيه قيمة ما أمكن حصرة من الودائع لدى البنوك لمدة تراوحت بين سنة ، و خمس سنوات تبين وجود تفاوت في معدلات العائد على اموال الشركة لدى البنوك المختلفة ، وعدم الحصول على عوائد على ارصدة حسابات الجارية ببعض البنوك ومن امثلتها البنك الاهلى وبنك مصر. **يتعين إجراء التصويبات اللازمة ومراعاة ما جاء معايير المحاسبة المصري المشار اليها ، الافصاح عن تلك العمليات بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية للشركة.**	الشركة تدير النقدية المتاحة بما لايؤثر على سداد الإلتزامات وتحقيق أقصى عائد ممكن على هذه المبالغ.
- بلغت قيمة المخصصات بخلاف الإهلاك في ٢٠٢٣/٦/٣٠ مبلغ ٢٨٠ مليون جنيه مقابل مبلغ ١٧٦,٢ مليون جنيه في العام المالي السابق وبعد تدعيمها بمبلغ ١٠٣,٨ مليون جنيه خلال العام هذا ولم نواف بالدراسة التي تم علي أساسها تكوين وتدعيم تلك المخصصات وكذا الالتزامات المحتملة والمكونه لمواجهتها ونري عدم كفايتها في ضوء الأغراض المكونه من أجلها وذلك وفقا لما يلي:- - بلغ مخصص الضرائب المتنازع عليها مبلغ ٤٥ مليون جنيه بعد تدعيمه بنحو ٢٥ مليون جنيه خلال الفترة في حين أن المطالبات الواردة من مصلحة الضرائب العقارية بالإسكندرية فقط بمبلغ ٤,٠٦٨ مليون جنيه لبعض مواقع الشركة تم الطعن عليها ولم يتم البت فيها كما أن أخر فحص ضريبي للشركة لضريبة الدخل وسداد الفروق الخاصة بها للعام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ وأخر فحص ضريبي لضريبة القيمة المضافة حتي ٢٠١٣/٦/٣٠، وآخر محاسبة ضريبة للمرتبات حتي عام ٢٠٠٤ والدمغة حتي ٢٠١٦. - بلغ مخصص المطالبات والمنازعات مبلغ ٢٥ مليون جنيه بعد تدعيمه بنحو ١٣,٨ مليون جنيه مكون لمواجهة بعض الدعاوي القضائية بنحو ٥٠ مليون جنيه . - بلغ مخصص المطابقات مع الهيئة العامة للسلع التموينية مبلغ ٢١٠ مليون جنيه بعد تدعيمه بمبلغ ٦٥ مليون جنيه خلال الفترة لمواجهة فروق المطابقات مع الهيئة ومطالباتها والتي تبلغ قيمتها أكثر من ٨٠٠ مليون جنيه منها ٧٢٠ مليون جنيه فقط عن عجوزات تسويق القمح المحلى موسم ٢٠١٦. **يتعين ضرورة تدعيم المخصصات لمواجهة الاغراض المكونة من اجلها بما يتناسب معها.**	يتم تكوين المخصصات فى ضوء الإمكانيات المتاحة ويتم تعزيز المخصصات كلما أمكن ذلك .
- ظهر رصيد حساب الموردين واوراق الدفع وحسابات دائنة فى ٢٠٢٣/٦/٣٠ دائنً بنحو ١٨٦,٤ مليون جنيه ومدين بنحو ٤٨٦,٧٣ مليون جنيه وتضمن ما يلى: - نحو ٢١,٣٧٥ مليون جنيه قيمة بعض المبالغ المعلاة	

لصالح بعض الجهات والهيئات عن مقابل خدمات وحق انتفاع لم يتم سدادها وتسويتها بقطاع بورسعيد ودمياط ومنها ما يلي: *نحو ١٣,٣٤٥مليون جنيه بإسم شركة كهرباء شمال الدلتا بالمنصورة قيمة إستهلاك كهرباء لصومعة دمياط مستحقة ، وتقوم الشركة بالسداد تحت حساب استهلاك الكهرباء دون اجراء المطابقات اللازمة واجراء التسويات على الحسابات المختصة فى ضوء معامل القدرة ، كما ورد كشف حساب من شركة الكهرباء شمال الدلتا لتوزيع الكهرباء (قطاع كهرباء دمياط) بان صافى الرصيد المستحق على الشركة فى يونية٢٠٢٣ نحو ١٣,٥٨٧ مليون جنيه بفرق نحو ٢٣٩ الف جنيه . *نحو ٨,٠٣مليون جنيه باسم هيئة ميناء دمياط وبورسعيد بواقع ٧,١١٤ مليون جنيه ، ٩١٦ الف جنيه علي التوالى تمثل قيمة المستحق لهما عن باقي مقابل حق إنتفاع لبعض مخازن بورسعيد ودمياط داخل الدائرة الجمركية. *ويتصل بذلك وردت مطالبات من الهيئة العامة لموانى بور سعيد بنحو ٦,٠٤٨مليون جنيه خلال الفترة من ٢٠٢٢/١/١ وحتى ٢٠٢٣/٦/٣٠ قيمة ايجار محطة الصب الجاف بالترخيص رقم ٥٤٧ برصيف عباس (الخاص بانشاء صومعة الغلال) ولم تقم الشركة باثبات استحقاق قيمة هذه الفواتير حتى تاريخه. **يتعين بحث ودراسة هذه المبالغ واجراء المطابقة مع الجهات المذكورة واجراء التسويات اللازمة فى ضوء ذلك .**	جارى سداد مستحقات شركة الكهرباء وهيئة ميناء بور سعيد ودمياط طبقاً للسيوله المتاحة .
- نحو ٧٥,٧٥٩ مليون جنيه(رصيد دائن) قيمة ارصدة مستحقة لموردى النقل (الشركة المصرية القابضة للصوامع والتخزين ،ومطاحن مصر الوسطى ، مطاحن مصر العليا، مطاحن شرق الدلتا ، مطاحن وسط وغرب) لم يتم إجراء المطابقات عن أرصدتهم فى ٢٠٢٣/٦/٣٠. - نحو ٣,٢٢٠مليون جنيه (دائن) بأسم/ الهيئة العامة للسلع التموينية (عجوزات) يمثل قيمة عجوزات تم خصمها من شركات وجمعيات وموردي النقل وتعليتها لحساب الهيئة المذكورة. **يتعين اجراء المطابقات اللازمة للتحقق من صحة تلك الأرصدة ، واجراء ما يلزم من تسويات بشأن الفروق ان وجدت ومراعاة أثر ذلك علي الحسابات المختصة .**	جارى إجراء المطابقات مع الشركات الناقلة للقمح المستورد وسوف نوافيكم بها فور الإنتهاء منها وبالنسبة لمبلغ ٣,٢٢ مليون الرصيد الدائن الخاص بقيمة العجوزات التى تم خصمها من شركات وجمعيات وموردي النقل وتعليتها لحساب هيئة السلع التموينية سيتم خصمها من مستحقات الشركة طرف هيئة السلع التموينية بعد إجراء المطابقة عليها .
- ظهرت حسابات دائنة للمصالح والهيئات فى ٢٠٢٣/٦/٣٠ بنحو ٢٨,٥ مليون جنيه وتضمنت ما يلى :- - نحو ١٦,٣٨٥٥ مليون جنيه باسم مصلحة الضرائب على المبيعات(بالادارة العامة) قيمة ضرائب القيمة المضافة وفقا لاحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٧ و بلغ المسدد خلال شهر يوليو ٢٠٢٣ نحو ٧,٥١٦ مليون جنيه ، وتم فحص الشركة عن الفترة من ٢٠١٣/٧/١ حتى ٢٠١٦/٦/٣٠ واسفرت عن فروق ضريبية بملبغ ٣٨,٢٦٧ مليون جنيه وتم رفع الدعوى رقم ٥٠٣٩١ لسنة ٢٠٢٢ للاعتراض	سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة واتخاذ اللازم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة .

على قرار لجنة الطعن. ـ نحو ١,٩٨٤ مليون جنيه وضريبة الإرباح التجارية والصناعية المحصلة من الغير لصالح مصلحة الضرائب وبلغ المسدد خلال شهر يوليو٢٠٢٣ نحو ١,٣٦١ مليون جنيه عن الفترة من ٢٠٢٣/٤/١ حتى ٢٠٢٣/٦/٣٠. ـ نحو ١,٣٤٠ مليون جنيه يتمثل فى قيمة المبالغ المخصومة تحت حساب ضريبة كسب العمل لصالح مصلحة الضرائب وبلغ المسدد خلال شهر يوليو٢٠٢٣ نحو ٨٧٥ الف جنيه ، واخر فحص لضريبة كسب العمل عام ٢٠٠٥. **يتعين بحث ودراسة ما سبق مع سداد مستحقات مصلحة الضرائب المختصة حتى لا تتعرض الشركة لغرامات تأخير.**	
ـ نحو ٢,٦٩١ مليون جنيه باسم حجوزات تأمين معلاة اجمالية تمثل قيمة المبالغ المستقطعة من المقاولين لصالح هيئة التأمينات الاجتماعية عن تأمين العمالة لحين احضار اشعارات بالسداد بمعرفة المقاول. ـ نحو ٥٢٢ ألف جنيه رصيد مدين علي غير طبيعة الحساب باسم / الهيئة القومية للتأمينات والمعاشات ، بينما بلغ المسدد لحساب الهيئة خلال شهر يوليو٢٠٢٣ نحو ٩١٩ الف جنيه. ـ نحو ٣,٨٢١مليون جنيه (مرحل من العام السابق) باسم هيئة ميناء بورسعيد تتمثل في قيمة رسوم مزاولة النشاط المستحقة والتي يتم تحصليها لحسابها من العملاء النقدي دون أي سداد خلال العام . **يتعين اجراء المطابقة اللازمة مع الهيئات المذكورة واجراء التسويات اللازمة فى هذا الشأن.**	بالنسبة لمبلغ٢,٦٩١ مليون جنيه تأمينات حجوزات يتم خصم هذه المبالغ من المقاولين مؤقتا لحين قيام المقاول بسداد قيمة التأمينات الأجتماعية ويتم صرفها للمقاول بعد موافاة الشركة بشهادة تفيد قيام المقاول بسداد التأمينات الإجتماعية عن العملية التى يقوم بتنفيذها وبالنسبة للرصيد المدين سيتم الدراسة واتخاذ اللازم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة . وبالنسبة بمبلغ ٣,٨٢١ مليون جنيه باسم هيئة ميناء بورسعيد سيتم السداد فور ورود مطالبة من هيئة ميناء بورسعيد بقيمة رسوم مزاولة النشاط .
ـ تضمن حساب مصروفات مستحقة السداد بمنطقة السويس نحو ٢٨١ ألف جنيه تحت حساب قيمة الضرائب العقارية المستحقة علي المنطقة عن سنوات سابقة وعدم سدادها لعدم ورود مطالبات من المصلحة. **يتعين بحث ودراسة والاتصال بمصلحة الضرائب العقارية وواجراء التسويات اللازمة بالحسابات المختصة**	سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة واتخاذ ما يلزم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة .
ـ بلغ رصيد الحسابات الدائنة الأخرى في ٢٠٢٣/٦/٣٠ نحو ١٨٠,١١٤ مليون جنيه وقد تضمنت ما يلى : ـ نحو ٨٩,٤٢٢ مليون جنيه باسم (شراء وتطوير شفاط دمياط) بالادارة العامة قيمة مبلغ ٢,٩٠٠ مليون دولار المحصل من شركة فونيكس ما للتوكيلات الملاحية والتجارية عن التلفيات بالشفاط p1 قدرة ٧٠٠/طن بميناء دمياط والناتجة عن ارتطام مقدمة السفينة (DIAS) على الرصيف رقم ٢٨ بميناء دمياط . حيث لم يتم نقل ملكية صومعة دمياط (الخرسانية) والتي تم تسليمها للشركة في ١٩٨٧/٢/١	سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة واتخاذ اللازم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة وبالنسبة للمبلغ المحصل كتعويض عن حادث الشفاط سيتم انفاق هذا المبلغ فى إصلاح الشفاط أو شراء شفاط جديد وقد تم طرح مناقصة لإصلاح الشفاط وجارى استكمال إجراءات المناقصة .

لإدارتها وتشغليها تنفيذاً للقرار الوزاري المشترك رقم (١١) لسنة ١٩٨٧. - نحو ١,٤١٦ مليون جنيه (مدين) بالخطأ باسم مصر للتأمين (تأمين قمح) بقطاع القاهرة يمثل قيمة المسدد عن وثيقة التأمين على القمح المحلى موسم ٢٠٢٣بالوثيقة (٠٠٤١٦٥٤٢٣) لدى شركة مصر للتأمين عن الفترة من ٢٠٢٣/٥/١حتى ٢٠٢٤/٥/١ وصحتها مصروفات مدفوعة مقدما بعد تحميل مصروفات الفترة بما يخصها من قيمة المصروف. **يتعين بحث ما سبق ، واجراء التصويب اللازم واثر ذلك علي الحسابات المختصة .**	سيتم الدراسة واتخاذ ما يلزم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة .
- نحو ٣٠ مليون جنيه قيمة ما امكن حصره من ارصدة متوقفة بيانها كما يلي :- *نحو ١٥,٩ مليون جنيه بالإدارة العامة(مصروفات ادارية على نشاط النقل مستحقة على هيئة السلع ، ١٠% " خدمات اجتماعية ٠٠٠٠) *نحو ٨,٧ مليون جنيه بقطاع القاهرة (مبالغ محصلة تحت التسوية (المنظومة الحديثة – النخالة ، اجور نقل تحت التسوية ٠٠٠٠) *نحو ٥ مليون جنيه بقطاع الاسكندرية (أرصدة معلاة للعاملين بالإسكندرية (٢٠١٩-٢٠٢٠) ، رسم الجعالة المستحق لهيئة الميناء ٠٠٠٠) *نحو ٣,٧١٨ مليون جنيه منطقة بورسعيد ودمياط (مبالغ تحت التسوية ، جعالة تحت التسوية ٠٠) **يتعين بحث ودراسة تلك المبالغ والرسوم ، وإجراء المطابقات اللازمة للوقوف علي صحة تلك الأرصدة ، والعمل على سدادها وتسويتها والافادة واثر ذلك على الحسابات المختصة .**	سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة واتخاذ ما يلزم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة .
- نحو ٩٦٧,٨ الف جنيه تمثل قيمة ما امكن حصره من الشيكات التي لم يتم صرفها من البنك ويرجع بعضها لأعوام سابقة . **يتعين ضرورة الحصر ، وبحث ودراسة تلك الأرصدة وإتخاذ اللازم بشأنها.**	سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة واتخاذ ما يلزم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة .
- نحو ٦,٣٥٦ مليون جنيه تحت مسمى " كسب الوقت ، مستحقة " تبين بشأنه ما يلى:- *إستمرار الشركة فى إثبات عوائد كسب الوقت بحساب الأرصدة الدائنة الأخرى بدلاً من الإيرادات بالمخالفة لكل من معيار المحاسبة المصرية رقم (٤٨) الإيراد من العقود مع العملاء ، والمادتين رقما ١، ٤ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٩ لسنة ١٩٦٢ الخاص بعوائد كسب الوقت بأن تمنح عوائد كسب الوقت لمتعهد التفريغ (إيرادات للشركة). *بلغ ما تم صرفه خلال العام " كسب الوقت " نحو ٣٩,٣٢٨ مليون جنيه من أموال الشركة للعاملين عن كسب الوقت فى صورة مكافأة ميزانية والمناسبات ومكافأة معاش، والمساهمة فى التأمين التكميلى للعاملين.	يتم ذلك بناء على ما جرى العمل به منذ صدور القرار الجمهورى رقم ٢٢٥٩ لسنة ١٩٦٢ واستنادا إلى قرار الجمعية العامة للشركة المنعقدة بتاريخ ٢٠١١/١٢/١٧ بالموافقة على استمرار إدراج عوائد كسب الوقت بحساب الأرصدة الدائنة الأخرى طبقا لقرارها السابق الصادر بجلستها بتاريخ ٢٠٠٥/٥/٧ وكذا الجمعية العامة بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٣٠ المنعقدة للنظر فى اعتماد القوائم المالية للشركة فى ٢٠١٢/٦/٣٠ وكذا الجمعية العامة المنعقدة بتاريخ ٢٠١٥/١١/٧ المنعقدة للنظر فى اعتماد القوائم المالية للشركة فى ٢٠١٢/٦/٣٠ وكذا الجمعية العامة المنعقدة بتاريخ ٢٠١٥/١١/٧ وكافة الجمعيات العامة العادية للشركة التالية وتم

-ويتصل بذلك عدم موافقتنا بالائحه داخلية للصرف من حساب كسب الوقت طبقاً لقرار الجمعية العامة العادية للشركة المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/١٢/١٨ قرار رقم (٨). *يتعين قيد عوائد كسب الوقت المحققة كإيرادات والمنصرف منها كمصروفات **يتعين ضرورة إجراء المطابقات مع الهيئة العامة للسلع التموينية عن كسب الوقت للتحقق من صحة الأرصدة إحكاماً للرقابة وما يترتب على ذلك من آثار ، والعمل على تنفيذ كافة قرارات الجمعيات العامة للشركة مع موافاتنا بما يتخذ بهذا الشأن من إجراءات.**	اعداد لائحة لتنظيم أعمال الصرف من حساب كسب الوقت واعتمادها من مجلس الإدارة بجلسته بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٢٩ .
ـ نحو ٦,٣٠٧ مليون جنيه باسم / مساهمة الشركة في التأمين الصحي تمثل قيمة المساهمة التكافلية في منظومة التأمين الصحي الشامل عن الأعوام السابقة ٢٠٢٠/٢٠٢١ ، ٢٠٢١/٢٠٢٢ ، ٢٠٢٢/٢٠٢٣ يتصل بذلك عدم قيام الشركة بسداد قيمة تلك المساهمة عن العام السابق وبالمخالفة لأحكام القانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزارة رقم (٩٠٩) لسنة ٢٠١٨ وكذا الكتاب الدوري رقم (٤١) لسنة ٢٠١٨ الصادر من السيد رئيس مصلحة الضرائب المصرية والذي تضمن في البند الثالث منه قيام مصلحة الضرائب المصرية بتقدير ٢،٥ في الألف من جملة الايرادات السنوية للمنشأة الفردية والشركات والهيئات الاقتصادية وفقا لنص المادة رقم (٤٦) من اللائحة التنفيذية المشار إليه. **يتعين سداد مستحقات الهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل أولا بأول طبقا لأحكام القانون سالف الاشارة والإفادة والاخذ في الاعتبار التسويات على الايرادات.**	سيتم مراعاة ما ورد بالملاحظة وسداد قيمة المساهمة التكافلية عن الأعوام المذكورة .
ـ تم تخفيض إيرادات التخزين الجمركي خلال الفترة بمبلغ نحو ٢,١١٥ مليون جنيه قيمة عمولة جلب المنصرفة للوكيل الملاحي (وكالة بدوي - وترينف) وذلك بواقع ٥٠ جنيه للسيارة الملاكي ، ٣٠٠ جنيه للتريلا (البراد) وذلك بدلا من تحميلها لحساب المصروفات بالمخالفة لما يقضى به معيار المحاسبة المصرى رقم (١). ـ تضمنت حساب تعويضات وغرامات (ايراد) نحو ٨ مليون جنيه بالخطأ وصحتها ايرادات نشاط جارى – خدمات مباعة بالمخالفة لما ورد بمعيار المحاسبة المصرى رقم (٤٨) الايراد من العقود مع العملاء فقرة رقم (٩) الاعتراف ، حيث انها تمثل قيمة الحد الادنى قيمة التخزين والشحن المستحق على العميلين/شركة ترانس اوشن بمخازن الشركة بميناء الادبية ، وشركة بورسعيد للترانزيت وفقاً لشروط التعاقد . **يتعين اجراء التصويب اللازم والالتزام بما ورد بمعيار الحاسبة المصرى المشار اليه ، واثر ذلك على الحسابات المختصة.**	سيتم مراعاة ذلك مستقبلاً .

مع عدم اعتبار ذلك تحفظا نشير الى : - عدم إخلاء مسئولية رئيس وأعضاء مجلس الادارة السابق لحين إنتهاء نيابة الاموال العامة من التحقيقات بشأن فساد القمح المحلى موسم ٢٠١٦ وذلك ضمن قرارات الجمعية العامة للشركة بتاريخ ٢٠١٦/١٢/١٠ ، كما لم يتم إبراء ذمة ومسئولية رئيس وأعضاء مجلس الادارة الاسبق لحين الانتهاء من التحقيقات وما سوف تسفر عنه من نتائج حيث قررت الجمعية العامة العادية للشركة رقم (٥) بتاريخ ٢٠١٦/٤/٩ الموافقة علي توصية اللجنة القانونية المشكلة بقرار السيد رئيس الجمعية العامة للشركة العامة للصوامع والتخزين رقم (٦) لسنة ٢٠١٥ بتاريخ ٢٠١٥/١١/١٥ وذلك فيما انتهت إليه بتقريرها المعروض علي الجمعية العامة بإحالة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة إلي نيابة الأموال العامة للتحقيق معهم في المخالفات الواردة تفصيلاً بتقريرها وكذا إحالة ما جاء بمذكرة النيابة الادارية في القضية رقم ٤١٧ لسنة ٢٠١٥ تموين وكهرباء الي نيابة الاموال العامة وذلك لأعمال شئونها فيما تضمنته الاوراق من جرائم جنائية. **يتعين موافاتنا بما تسفر عنه التحقيقات من نتائج واخطار ادارة المخالفات المالية بالجهاز المركزي للمحاسبات طبقاً لقانون الجهاز رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ وتعديلاته.**	بالنسبة لمجلس الإدارة الأسبق تم البلاغ عن المخالفات الواردة بمحضر اللجنة المشكلة بالقرار رقم ٦ لسنة ٢٠١٥ لنيابة الأموال العامة برقم ٢٦٧٩ لسنة ٢٠١٦ إدارى الأميرية والمقيد برقم ٧ لسنه ٢٠١٦ حصر تحقيق أموال عامة غرب القاهرة فقد تم حفظ المحضر (إثبات حالة) فى ٢٠١٩/١/٢٢. وبالنسبة لمجلس الإدارة السابق صدر قرار الجمعية العامة بجلستها فى ٢٠١٦/١٢/١٠ بعدم إخلاء مسئولية مجلس الإدارة لحين الإنتهاء من التحقيقات الخاصة بموضوع عجوزات القمح المحلى موسم ٢٠١٦ حيث أنتهت كافة تحقيقات نيابات الأموال العامة بإحالة الوقائع إلى محكمة الجنايات ولم يتم توجيه أى اتهام لأى من أعضاء مجلس الإدارة السابق وأن كافة الاتهامات والأحكام الجنائية الصادرة فى هذا الشأن صدرت ضد أصحاب الشون والصوامع وأمناء الشون والصوامع وأعضاء لجان استلام الأقماح .
- ما زالت سجلات الأصول الثابتة بقطاع القاهرة تتضمن بعض مساحات الأراضى غير مطابقة للمساحات الواردة بعقود الملكية المسجلة ووجود بعض الفروق بينهما وذلك رغم تكرار قرارات وتوصيات الجمعيات العامة المتعاقبة للشركة بدراسة تلك الفروق بين المساحات المدرجة بسجل الأصول الثابتة ومساحتها بالعقود وإتخاذ ما يلزم بشأنها من إجراءات وقد جاء برد الشركة عن مراجعة القوائم المالية بالعام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨، ٢٠١٨/٢٠١٩ جارى إتخاذ الإجراءات اللازمة قانوناً بما يحافظ على حقوق الشركة كما جاء برد الشركة علي تقريرنا عن مراجعة القوائم المالية للشركة في ٢٠٢١/٦/٣٠ أن هذه الفروق عبارة عن مساحات زائدة عن المساحات المسجلة بعقود الملكية ولا يوجد طلبات لأي جهات خارجية بشأن هذه المساحات وذلك لصومعة شبرا ومخزن غمرة. **يتعين بحث ما سبق وضرورة الإلتزام بتنفيذ توصيات وقرارات الجمعية العامة للشركة وإتخاذ ما يلزم بشأنها إحكاماً للرقابة على أصول الشركة .**	سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة وإتخاذ اللازم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة .
- مازالت مصلحة الجمارك المصرية لم تلتزم بإخلاء مخازن البيوع الجمركية رغم إنتهاء مدة عقد الاتفاق باستغلال مساحات تخزينية بديلة بغمرة فى ٢٠٠٥/١٢/١٧ ولم يتضمن عقد الاتفاق	جارى تنفيذ الحكم الصادر لصالح الشركة ضد مصلحة الجمارك بالإخلاء والحصول على تعويض قدره ٦,٢٣٦ مليون جنيه .

المذكور النص على مقابل لاستغلال مخزن البيوع بالسبتية فى حالة عدم الإخلاء وذلك منذ ٢٠٠٦/٤/١ وحتى تاريخه وقد بلغ قيمة المستحق على مصلحة الجمارك فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٦٨ ألف جنيه، وقد اقامت الشركة الدعوى رقم ٦٩٤٨ لسنة ٢٠١٤ مدني شمال بجلسة ٢٠١٩/٥/٢٧ حكم لصالح الشركة بالغاء حكم اول درجة والقضاء مجدداً باختصاص محكمة شمال القاهرة وما زالت متداولة. **يتعين اتخاذ ومتابعة كافة الإجراءات القانونية الواجبة فى هذا الشأن حفاظاً على ممتلكات وحقوق الشركة وما يترتب على ذلك من آثار.**		
-عدم الانتهاء من إجراءات نقل ملكية صومعة دمياط (الخرسانية)ملك هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة والتي تم تسليمها للشركة في ١٩٨٧/٢/١ لإدارتها وتشغيلها تنفيذاً للقرار الوزاري المشترك رقم (١١) لسنة ١٩٨٧ بالرغم من صدور قرار وزير الاستثمار رقم (٥) لسنة ٢٠١١ فى ٢٠١١/١/١٧ بتشكيل لجنة لدراسة أوجه الخلاف ، وعرض نتائج أعمالها على الأمانة الفنية للجنة فض المنازعات خلال شهر على الاكثر وهو الامر الذى لم يتم بعد حتى تاريخه . **يتعين اتخاذ الإجراءات الواجبة لحسم الخلاف القائم حفاظاً على حقوق وأصول الشركة وإجراء التسويات اللازمة بشأنها وما يترتب على ذلك من آثار.**	لم تتمكن اللجنة من الانعقاد بسبب الظروف التى مرت بها البلاد بسبب أحداث ثورة يناير ٢٠١١ وقد خاطبت الشركة هيئة المجتمعات العمرانية بالكتاب رقم ٢٨٥ المؤرخ ٢٠١١/٦/٢٧ أوضحت فيه بأنها لا تتحمل أي أعباء مالية تتمثل في الفوائد على الديون المستحقة لأصول ثابتة ليست ملكها ولم يتم الرد على كتابنا منذ ذلك التاريخ وتم إعادة مخاطبة هيئة المجتمعات العمرانية بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٢٢م لتحديد موعد لعقد إجتماع للوصول إلى إتفاق لنقل ملكية الصومعة بما يحفظ حقوق جميع الأطراف وأثناء الإجتماع قدمت شركة الصوامع ثلاث بدائل للموافقة على نقل ملكية الصومعة إليها :- البديل الأول في حالة تحمل الصوامع القيمة كاملة تتحمل هيئه السلع التموينية (وزارة المالية) فرق الفئات في التعامل بين فئة التفريغ فى صومعة دمياط ومثيلتها فى صومعة الإسكندرية من تاريخ تشغيل الصومعة فى ١٩٨٧/٢/١ حتى ٢٠١٥/٦/٣٠ عن الكميات الفعلية المفرغة حيث تم محاسبة الشركة عن تلك الفترة بفئة تشغيل دون إضافة التكاليف الرأسمالية . البديل الثاني : تتحمل الصوامع بتكلفة إنشاء الصومعة طبقا لتقييم عام ١٩٨٩ بقرض طويل الأجل على أقساط سنوية بدون فوائد وتتحمل هيئه السلع التموينية (وزارة المالية) الباقي والذى يمثل تكلفة تمويل إنشاء الصومعة . البديل الثالث تتحمل الهيئة (وزارة المالية) قيمة الإهلاك(التكاليف الرأسمالية) وتتحمل الصوامع الباقي بقرض طويل الأجل على أقساط سنوية بدون فوائد ولم يتم الرد على الشركة حتى تاريخه ولم يتم الوصول إلى إتفاق نظرا لأن هذا الموضوع يدخل فى اختصاص العديد من الوزارات والهيئات الحكومية وليس للشركة أى سلطة عليها وبالنسبة لمبلغ ١,٦٠٥ مليون جنيه بواقى التركيبات سيتم تسويتها بعد الإنتهاء من نقل ملكية الصومعة .
- مازال لم يتم تحديد قواعد للمعاملة المالية لمشروع إنشاء وتوريد وتركيب الصومعتين المعدنيتين بدمياط سعة ٧٠ ألف طن . والعامرية بالإسكندرية سعة ٦٠ ألف طن منذ عام ٢٠١٤ (منحة لا ترد من دولة الامارات المتحدة العربية لجمهورية مصر العربية لتمويل المشروعات التنموية) على أن ينعكس الأثر المالى بحق انتفاع للشركة القابضة للصوامع والتخزين هذا بخلاف ما تم استقطاعه من أراضي الشركة بمجمع السلام	صدر القرار الوزارى رقم ٤٢ لسنة ٢٠١٨ بشأن تشكيل لجنة لدراسة مقترح نقل ملكية عدد (٢٥) صومعة المنشأة بتمويل من منحة دولة الإمارات العربية المتحدة إلى الهيئة العامة للسلع التموينية حيث بدأت اللجنة اجتماعاتها بتاريخ ٢٠١٨/٦/٢٥ ولم تصدر القرارات النهائية لحين الانتهاء من دراسة تقنين وضع الأراضى المقام عليها الصوامع الممولة من منحة دولة الإمارات

بالعامرية لإنشاء تلك الصومعة منذ عام ٢٠١٤ بواقع ٧٥٠٠م٢ ولم يتم تحديد موقف تلك المساحة والمعالجة المحاسبية المترتبة على ذلك حتى مازالت ضمن أصول الشركة – بند الأراضي. **يتعين ضرورة سرعة التواصل مع الجهات المعنية لتحديد قواعد المعاملة المالية للمشروع وكيفية إدارة تشغيل الصومعتين مع الشركة المصرية القابضة للصوامع والتخزين وما يترتب على ذلك من آثار والإفادة.**	العربية المتحدة وتقوم الشركة بإدارة وتشغيل الصومعتين فى ضوء توصيات اللجنة بجلستها بتاريخ ٢٠١٨/٦/٢٥وسيتم اتخاذ اللازم فى ضوء ما تسفر عنه أعمال اللجنة.
- تضمنت الاصول الثابتة بمنطقة سفاجا نحو ١٨,٤٩٢ مليون جنيه قيمة التكلفة الاستثمارية لمشروعات اقامتها الشركة ولم يتم الاستفادة منها وتشغيلها لتحقيق عوائد وذلك بسبب مخالفة النشاط أو عدم استيفاء بعض الاشتراطات اللازمة لاعمال التشغيل ومنها مايلى :- *نحو ١٥,٢٣٩ مليون جنيه تمثل التكلفة الاستثمارية لانشاء المنطقة الجمركية الجديدة بسفاجا والبالغ مساحتها نحو ٣٠٦٩٠ م٢ والتي تم تعليتها لحساب الاصول بتاريخ ٢٠٢١/١١/٣٠ ، وقد صدر قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم (١٧٥) لسنة ٢٠٢١ بتاريخ ٢٠٢١/٨/٢٥ باعتبار المساحة المذكورة دائرة جمركية وحتى تاريخه لم يتم تشغيلها حيث انها تمثل راس مال عاطل لمدة حوالى اكثر من ٢٠ شهر .ويتصل بما سبق تم التنسيق بتاريخ ٢٠٢٣/٨/١٣ بين الهيئة العامة لموانى البحر الاحمر والشركة بشأن الربط الالكترونى وتشغيل المستودع الجمركى مقابل حصول الهيئة العامة لموانى البحر الاحمر على نسبة من الايراد العام للمستودع تورد بشكل شهرى ، وعلى الشركة الحصول على الموافقات الامنية والجمركية اللازمة لتشغيل المستودع . *نحو ٣,٢٥٣ مليون جنيه تمثل التكلفة الاستثمارية لانشاء عدد ١٨ محل لعمل مركز تجارى على سور العمارتين الملحقين بصومعة سفاجا بجوار ميناء سفاجا البحرى والتى تم تعليتها لحساب الاصول بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٣١ بموجب محضر اسلام بتاريخ ٢٠٢٠/٢/١٨بمعرفة اللجنة المشكلة لهذا الغرض. **يتعين بحث ما سبق مع ضرورة تحديد المسئولية عن الاعمال والانشاءات التى تم تنفيذها ولم يتم الاستفادة منها فى تحقيق عوائد للشركة وسرعة الحصول على الموافقات اللازمة لتشغيل الدائرة الجمركية والاستفادة من المحلات التجارية بما يعود بالنفع على الشركة حيث انها تمثل راس مال عاطل واهدار لاموال الشركة لعدم تحقيق اى عوائد .**	سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة واتخاذ ما يلزم لتحقيق الإستغلال الأمثل لهذه الأصول مع الإحاطة بأن الشركة تسعى للتعاقد مع القطاع الخاص لتشغيل واستغلال هذه الأماكن بما يعود بالنفع على الشركة وبالنسبة للمنطقة الجمركية تم الاتفاق مع هيئة الميناء على المشاركة فى تشغيل المنطقة وفتح الباب المشترك بين المنطقة الجمركية والميناء وجارى التنسيق لتفعيل هذا الاتفاق .
- لم يتم الانتهاء من تسجيل ونقل ملكية المقر الإداري الجديد منطقة بورسعيد تبلغ مساحته الإجمالية نحو ٢٦٠ متر مربع - تم إضافة القيمة لحساب الأصول الثابتة – مباني إنشاءات بمبلغ ٣,٣٥٠ مليون جنيه وذلك في شهر مايو ٢٠٢٢. **تعين ، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتسجيل وتوثيق المقر باسم الشركة حفاظا علي حقوقها ، تطبيق ما ورد بعقد البيع الابتدائي من شروط .**	جارى متابعة المالك الأصلى (البائع)لإنهاء اجراءات تسجيل المقر وسيتم إجراء التسويات اللازمة وصرف باقى المستحق للمالك وقدرها ٥٠% من قيمة المقر بعد الإنتهاء من إجراءات التسجيل .

ـ تم استلام ارض جراج الحضرة والبالغ مساحتها حوالى١٦٣٢ م٢ بتاريخ ٢٠٢٣/٤/١٣ من المستأجر شركة مودرن موتورز للتوزيع بموجب الحكم الصادر ضده بالدعوى رقم ٢٢٦٢ لسنة ٢٠١٩ مساكن كلى بالإسكندرية ولم نفاد بالإجراءات التى اتخذتها الشركة لاستغلال تلك الارض. **يتعين العمل على سرعة استغلال هذه الارض حيث انها تمثل راس مال عاطل الافادة عن خطة الشركة للاستفادة من هذه الارض.**	جارى دراسة استغلال هذه الأرض بما يعود بالنفع على الشركة.
ـ عدم الإفصاح بالايضاحات المتممة للقوائم المالية للشركة في ٢٠٢٣/٦/٣٠عن القيمة الدفترية (التكلفة) للأصول التي أهلكت دفتريا بالكامل ولازالت تعمل بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها فقرة (٧٩) بند (ب). ـ مازالت الأصول الثابتة للشركة تتضمن بعض الطاقات الإنتاجية المتاحة العاطلة والغير مستغلة منها أراضي ومباني ومخازن وآلات ومعدات بعضها صالح للعمل وبعضها صدرت له قرارات تكهين ولم يتم بيع بعضها حتي تاريخه معظمها مهلك دفتريا بالكامل . **يتعين ضرورة حصر كافة الأصول والطاقات المتاحة والغير مستغلة ودراسة أوجه الاستفادة منها بما يعظم ايرادات الشركة .**	سيتم مراعاة ذلك مستقبلاً . تسعى الشركة إلى تحقيق أقصى استفادة من الطاقات الأنتاجية المتاحة واستغلال كافة الأراضى وبالنسبة للآلات والمعدات التى صدر لها قرارات تكهين جارى إتخاذ الإجراءات اللازمة لبيعها فى مزاد علنى .
ـ ظهر رصيد حساب استثمارات طويلة الأجل في ٢٠٢٣/٦/٣٠ نحو ٢٨,٤ مليون جينه وقد تضمن ما يلى : ـ نحو ٦ مليون جنيه قيمة استثمارات في سندات أوراق مالية مقابل إحتياطي سندات حكومية ببنك الاستثمار القومي ولم نواف بشهادة تؤيد المبلغ كأحد ادلة المراجعة وفقاً لمعيار المراجعة المصري رقم (٥٠٠) أدلة المراجعة ، حيث ورد إلينا شهادة من وزارة المالية – قطاع التمويل بتاريخ ٢٠٢٢/٧ والتي تفيد أن جملة المبالغ المسددة من الشركة لحساب ال٥% إحتياطي شراء سندات حكومية حتى ٢٠٢٣/٦/٣٠ نحو ٥،٢٨٤ مليون جنيه فقط بعائد ٣,٥% سنويا دون اتخاذ اجراءات قانونية بشأن استردادها. ـ نحو ١٤٠ ألف جنيه استمارات (بقطاع الاسكندرية) فى الشركة المتحدة للإسكان والتعمير لعدد ١١١٧٨٥ سهم بفئة ١,٢٥ جنيه للسهم بنسبة ٠,٠٨% من رأس مالها ، لم تتضمن إيرادات الشركة أية عوائد عنها خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ ، وكذا العام السابق ٢٠٢١/٢٠٢٢ **يتعين اتخاذ الاجراءات اللازمة نحو استرداد قيمة تلك السندات ، حفاظا على حقوق الشركة والاستفادة من تلك المبالغ في أغراض الشركة ، موافاتنا بمدى الجدوى من الاستثمار فى الشركة المتحدة للإسكان والتعمير. لتعظيم إيرادات الشركة.**	سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة واتخاذ ما يلزم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة .

بلغ رصيد المخزون فى ٢٠٢٣/٦/٣٠نحو ٥٨,٩٤٦ مليون جنيه وتم جردة ومطابقته بمعرفة الشركة وعلي مسئوليتها، كما تم تقييمه وفقاً للقواعد والأسس المتبعة فى العام السابق ، يتضمن العديد من الاصناف الراكدة منذ عدة سنوات بلغت تكلفتها الدفترية وفقا للحصر الذي تم بمعرفة الشركة نحو ٣,١٤٧ مليون جنيه ، بخلاف كمية من اصناف قطع الغيار بمخزن المرتجع بصومعة دمياط داخل ميناء دمياط حوالى ٢٤٩ صنف (بكميات مختلفة) اصناف مرتجع التالف حوالى ٥٤ صنف (بكميات مختلفة). **يتعين دراسة أوجه الإستفادة من اصناف المخزون المشار الية مع تطبيق ما ورد بالفقرات أرقام (٩، ٢٨ ، ٣٤ من معيار المحاسبة المصرى رقم (٢) والخاص بالمخزون.**	تم حصر المخزون الراكد وجارى عرض الاصناف التى يمكن استخدامها في باقي قطاعات الشركة وسيتم اتخاذ اللازم بشأن التخلص من المخزون المستغنى عنه بالبيع ٠
- لا زال يوجد العديد من البضائع المخزنة صدرت بشأنها قرارات من مصلحة الجمارك باعتبارها مهمل وبطيئة الحركة أو علي ذمة قضايا والتى تشغل حيز من المساحات التخزينية المتاحة بالمخازن داخل الدائرة الجمركية بمناطق بور سعيد وسفاجا والسويس لم يقم أصحابها بالأفراج عنها منذ سنوات ، الأمر الذي يؤدي الي عدم الاستفادة من المساحات التخزينية التى تشغلها وسوء الحالة التخزينية بالمخازن. **يتعين ضرورة العمل علي مخاطبة الجهات المختصة حتي يمكن التخلص من تلك المهملات وإمكانية الاستفادة من تلك المساحات التخزينية المتاحة مع مطالبة مصلحة الجمارك المصرية بمستحقات الشركة في حالة البيع.**	يتم التخزين بناء على تعليمات الجمارك وبعد مرور الفترة المنصوص عليها قانونا يتم بيع هذه البضائع بالمزاد ، وتقوم الشركة بتحرير فواتير المهمل عند البيع بالمزاد لإثبات حقها في مقابل تخزين هذه البضائع وتقوم الجمارك كل فترة بموافاتنا بمقدار حصة الشركة من بيع هذه البضائع بعد حصول الدولة على مستحقاتها من رسوم جمركية وضرائب بمنطقة السويس ولا تملك الشركة حق رفض تخزين هذه البضائع ويتم مخاطبة الجمارك بصفة مستمرة للتخلص من هذه البضائع مع حفظ حق الشركة فى تحصيل مستحقاتها ٠
-بلغ صافي الربح (قبل الضريبة) في ٢٠٢٣/٦/٣٠نحو ٢٠٠,٣ مليون جنيه مقابل نحو ١٤٦,٠٦٢ مليون جنيه عن نفس الفترة من العام المالي السابق بزيادة قدرها نحو ٥٤,٢٤ مليون جنيه بنسبة ٣٧,١% منها وقد تبين الاتي : *ساهمت الإيرادات العرضية الغير متعلقة بالنشاط بنسبة ٤٥,٨% في تحقيق تلك الأرباح والبالغ قيمتها نحو ٩١,٨ مليون جنيه والمتمثلة في نحو ٢,٠٦١ مليون جنيه استثمارات ، ٥٥,٦ مليون جنية إيرادات وأرباح أخرى . نحو ٣٤,٠٧٥ مليون جنيه فوائد دائنة). *أسفرت نتائج أعمال بعض الأنشطة (الصوامع ، ، شحن وتفريغ بضائع ، النقل) عن مجمل خسائر بلغت قيمتها نحو ٣,٣ مليون جنيه . **يتعين ضرورة بحث أسباب تحقيق تلك الأنشطة لخسائر والعمل على معالجتها واتخاذ ما يلزم من اجراءات لتعظيم العائد وما يترتب على ذلك من آثار.**	سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة مع الإحاطة بأن الخسائر فى أنشطة الصوامع والنقل يرجع إلى عدم تناسب فئات التعامل مع العميل الرئيسى للشركة (الهيئة العامة للسلع التموينية) مع تكاليف تشغيل هذه الأنشطة التى تزيد بصفة مستمرة نتيجة تعديل سعر صرف الجنيه المصرى مقابل العملات الأجنبية ٠

- أسفر فحص الآثار البيئية وسلبياتها بالشركة عن مخالفة الإجراءات والشروط اللازمة للحفاظ على البيئة طبقاً للقانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٤ في شأن البيئة ولائحته التنفيذية والمعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ عن وجود بعض أوجه القصور فى أعمال ومتطلبات السلامة والصحة المهنية بمواقع الشركة بيانها كالتالي : - عدم وجود نظام للتكاليف البيئية ، حيث تبين عدم حصر التكاليف المرتبطة بالنشاط البيئى وتبويبها من حيث تكاليف رأسمالية وجارية وكذا تكاليف مباشرة أو غير مباشرة . - مازال ضعف نظم سحب وتجميع الأتربة بصومعة دمياط حيث أن جميع فلاتر الصومعة البالغ عددها ٢٢ فلتر تقوم بسحب الأتربة وشفطها من جميع النقاط وإعادة ضخها مرة أخرى مع مسار الأقماح لعدم وجود نظام تجميع الأتربة بخلية مستقلة أسوة بباقى الأنظمة المتواجدة بصوامع الشركة . – عدم توصيل شبكة الصرف الصحى لصوامع ميناء الإسكندرية بالشبكة العمومية والمقدر لها تكلفة نحو ٦٠٠ ألف جنيه بالموازنات الإستثمارية للشركة عن الأعوام المالية من ٢٠١٦/٢٠١٧ وحتي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ ، كما أن الصرف الصحي لمجمع السلام بالعامرية وكذا صومعة سفاجا غير متصلة بشبكة الصرف الصحى العمومية ويتم الصرف عن طريق بيارات يتم كسحها دوريا وتجدر الاشارة إلي سابق تقدير الشركة لمبلغ نحو ٢,٥ مليون جنيه ضمن الموازنات الإستثمارية عن الأعوام ٢٠١٦/٢٠١٧ وحتي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ على الرغم من عدم وجود شبكة صرف صحى عمومية بالعامرية طبقاً لرد الشركة على تقريرنا عن مراجعة القوائم المالية في ٢٠٢١/٦/٣٠ . - ما زال لم يتم الانتهاء من تنفيذ مشروع تغيير نظام سحب وتجميع الأتربة بالصومعة القديمة بالإسكندرية بتكلفة نحو ٢,٥ مليون جنيه حيث تم إستلامها إبتدائياً فى أغسطس ٢٠١٠ ولم يتم إستلامها نهائياً لوجود بعض الملاحظات. - عدم وجود مخزن مخلفات خطرة لتخزين فوارغ الزيوت المعدنية والزيوت المرتجع وعبوات المواد الكيميائية المستخدمة في التبخير (المخلفات الخطرة) بكل من صومعتي دمياط واسكندريه وميناء الدخيلة وسفاجا. - عدم وجود شبكة لإنذار الحريق والاطفاء بمحطة الوقود والزيوت بقطاع النقل بمجمع السلام بقطاع اسكندريه كما تبين لنا عدم تدوين اى بيانات لمتابعة طفايات الحريق، وعدم تغطية تنكات السولار بمظلة لحمايتها من شدة الحرارة عليها. – عدم وجود ستائر معدنية أسفل صوامع الصرف لحجز الأتربة أثناء صب الأقماح في عربات السكك الحديدية والنقل النهرى والسيارات مما يؤدي الي تطاير الغبار والاتربة عند القيام بتحميل سيارات النقل الثقيل للقمح الصب وذلك بصوامع الشركة المختلفة	جارى دراسة تصميم نظام سحب وتجميع الاتربة من خطوط وخلايا الصرف بالصومعة وربطها بنظام سحب الاتربة بالصومعة المعدنية الجديدة. جارى المتابعة مع هيئة ميناء الإسكندرية للانتهاء من عملية الربط والتوصيل حيث لم تقم هيئة الميناء باستلام محطة المعالجة من المقاول المنفذ للعملية حتى تاريخه ، أما بخصوص عدم ربط شبكة الصرف الصحى بمجمع السلام فلم تنتهى المحافظة من هذا المشروع ولا يوجد بالمنطقة شبكة صرف صحى وجارى اعادة النظر فى الموازنة الأستثمارية للشركة بشأن هذا الموضوع وبالنسبة لتصريف مخلفات صومعة سفاجا يتم تصريف مخلفات الصومعة من خلال بيارات نظراً لعدم وجود شبكة صرف صحى عمومية فى المنطقة الموجود بها . نظرا لتطوير الصومعة وتركيب معدات من نواقل وروافع بقدره ٣٠٠ طن/ساعة بدلاً من ١٦٠طن/ساعة ويتطلب الأمر إجراء بعض التعديلات فى نقاط ومسيرات السحب ومواقع تركيب الفلاتر لتتناسب مع المعدات الجديدة وجارى تنفيذ هذه التعديلات من خلال شركة رؤية الهندسية . جارى تلافى هذه الملاحظة بالتنسيق مع جهاز شئون البيئة. جارى تنفيذ أعمال منظومة الحماية المدنية لمجمع السلام بالأسكندرية ويدخل ضمن اعمال هذه المناقصة تنفيذ شبكة الحماية المدنية لقطاع النقل بمجمع السلام . سيتم إجراء المعاينة الفنية وإتخاذ مايلزم فى ضوء المعاينة .

يتعين بحث ما تقدم واتخاذ اللازم بشأنها حفاظا علي البيئة وأعمالا لأحكام قانون البيئة رقم (٤) لسنة ١٩٩٤ المعدل بقانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٩.	
- تبين مخالفة الشركة لأحكام المادة رقم (١) و (٣) من القانون رقم ٨٥ لسنه ١٩٨٣ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٠٦ لسنه ٢٠٠٨ بشأن توريد قيمه بدل حضور جلسات مجلس الإدارة والجمعيات العمومية ومكافآت ممثلى المال العام (الشركة المصرية القابضة للصوامع والتخزين) لهم بصفه شخصيه والبالغة نحو ١٢٠ الف جنيه ، حيث نصت المادة (١) على" تؤول إلى الدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة أو البنوك أو غيرها من شركات القطاع العام – بحسب الأحوال- جميع المبالغ أيا كانت طبيعتها أو تسميتها أو الصورة التى تؤدى بها. **يتعين ومراعاه أحكام القانون المشار إليه وتوريد كافه بدلات الحضور والمكافآت لجهات إلي جهات عملهم الأصلية.**	سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة فى ضوء أحكام القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩٣ الخاص بشركات قطاع الأعمال العام .

والله ولى التوفيق

الرئيس التنفيذى

(مهندس / كمال عبد الحميد هاشم)

رد الشركة
على تقرير مراقب الحسابات المقتصر
من القوائم المالية في ٢٠٢٣/٦/٣٠ م

الملاحظة	الرد
- لم نتمكن من مراجعة وتقييم البرنامج المحاسبي المستخدم في إثبات المعاملات المالية الخاصة بقطاعات الشركة المختلفة للتأكد من صحة وسلامة المخرجات والتحقق من وجود فصل في الواجبات والصلاحيات لمستخدمي البرنامج وأثر ذلك على اكتشاف الأخطاء (سواء المتعمدة أو غير المتعمدة) أو اكتشاف انحرافات تتعلق بنظام تشغيل البرنامج. **نوصي بضرورة موافاتنا بمخرجات البرنامج في صورة جداول إكسيل لإجراء الاختبارات اللازمة لمراجعة البرنامج**	تم اعداد برنامج محاسبى وتطبيقه فى مناطق الشركة المختلفة وجارى استكمال البرنامج وربط جميع مناطق الشركة لاستخراج الميزانية المجمعة ويتم الأن التشغيل التجريبى للبرنامج المحاسبى وسوف نطلعكم عليه فور الانتهاء من التشغيل التجريبى واستخراج الميزانية المجمعة ويتم التواصل بين الادارة العامة والفروع من خلال الفاكسات والايميلات .
الأصول الثابتة: تم جرد ومطابقة أرصدة الأصول الثابتة على السجلات بمعرفة الشركة وتحت مسئوليتها، كما تم حساب الإهلاك وفقاً للمتبع في السنوات السابقة. تبين لنا من خلال مراجعة استبعادات الأصول الثابتة - بند مباني وإنشاءات ومرافق وطرق – استبعاد أصل ثابت بقيمة ٧٠٣٥٤ جنيه مصري (مبنى مخازن السبتية) ، حيث قامت إدارة الشركة بتسليم المبنى الكائن في ٨ شارع السبتية القاهرة للقوات المسلحة في النصف الأول من عام ٢٠٢٣ كما هو وارد بمحضر جرد الأراضي والمباني والانشاءات في يوم الاثنين الموافق ٢٠٢٣/٦/١٩ ، حيث بلغت مساحة المباني ٥٨٩٥ م٢ والذى يشغل ٩٦% من إجمالي المساحة الكلية للأراضي والبالغ مساحتها ٦١٢٠م٢ دون وجود مستندات أو قرارات أو قوانين مؤيدة لعملية التسليم ، وكذا عدم الإفصاح بالقوائم المالية عن كافة الأثار المالية والقانونية والضريبية المترتبة على ذلك وانعكاسها على دفاتر الشركة ، مُشيرين إلى أنه بلغت التكلفة الدفترية للمباني ٧٠٣٥٤ جنيه مصري والتكلفة الدفترية للأراضي ١٠٥٢٦ جنيه مصري ولا توجد لدينا أية مؤشرات تُحدد القيمة العادلة أو القيمة التعويضية لتلك المباني والأراضي . - ما زالت هناك بعض مساحات الأراضي غير مطابقة للمساحات الواردة بعقود الملكية مع سجلات الأصول الثابتة ، وما زال هناك بعض الأصول الغير مُستغلة بشونة السواح . - لم يتم الإفصاح بالإيضاحات المُتممة عن الأصول التي أهلكت دفترياً بالكامل وما زالت تعمل، كما لم يتم الإفصاح أيضاً عن قيمة الدفترية للأصول الثابتة المُعطلة بصفة مؤقتة. **نوصي بتطبيق معيار المحاسبة المصرية رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها فقرة (٧٩) بند (أ) و (ب)**	ورد إلى الشركة من وزارة التموين والتجارة الداخلية كتاب السيد اللواء اركان حرب مستشار رئاسة الجمهورية يطلب فيه إخلاء مبنى السبتية لدخوله فى نطاق تطوير ميدان رمسيس ومحطة مصر وتم إخلاء المكان ويتم التنسيق مع وزارة التموين لحفظ حق الشركة فى الحصول على التعويض المناسب الذى يتم تحديده من قبل لجان متخصصة وتم إجراء التسويات اللازمة بالنسبة لبند المباني فى ٢٠٢٣/٦/٣٠م وسيتم إجراء التسويات اللازمة بالنسبة لبند الأراضى بعد الحصول على التعويض. سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة وإتخاذ مايلزم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة وبالنسبة لوجود بعض المساحات الغير مستغلة بشونة السواح وذلك نتيجة الأحداث الجارية التى يمر بها العالم التى آثرت على النشاط الاقتصادى وتسعى الشركة من خلال التفاوض مع عملاء قطاع خاص لتأجير هذه المساحات . وبالنسبة لباقى ما ورد بالملاحظة سيتم مراعاة ذلك مستقبلاً .

الاستثمارات طويلة الأجل: تضمن رصيد الاستثمارات طويلة الأجل في ٢٠٢٣/٦/٣٠ مبلغ (٦) مليون جنيه استثمارات في سندات أوراق مالية وقدمت الشركة شهادة من وزارة المالية ـ قطاع التمويل ـ تفيد بسداد نحو ٥,٢ مليون جنيه بعائد ٣,٥% سنوياً. **نوصي باتخاذ الاجراءات لاسترداد قيمة السندات وإعادة استثمارها بعائد أكبر .**	سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة واتخاذ اللازم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة .
المخزون: بلغ رصيد المخزون في ٢٠٢٣/٦/٣٠ ما يقرب من ٥٨,٩٤٦ مليون جنيه بعد خصم مُجمع هبوط أسعار قطع غيار راكدة بنحو ٢,٤ مليون جنيه، وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة وتحت مسئوليتها وقامت بتصويب بعض الفروق فيما بين القيمة الدفترية وقيمة أرصدة الجرد. - لم نوافَ بقيمة أرصدة المخزون الراكد وبطئ الحركة على مستوى مخازن الشركة بجميع الفروع في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ ، مما أدي لعدم تحققنا من قيمة الانخفاض الواجب خصمه من أرصدة المخزون . **ويتعين على إدارة الشركة تطبيق ما ورد بالفقرات أرقام ٩ ، ٢٨ ، ٣٣ ، ٣٤ من معيار المحاسبة المصري رقم (٢) " المخزون " فيما يخص إعادة تقييم مخزون قطع الغيار الراكد وبطئ الحركة ، كما يتعين دراسة أوجه الاستفادة من المخزون الراكد والعمل على التصرف الاقتصادي له بما يعود بالنفع على الشركة وكذلك عدم شراء أي أصناف متوافر لها أرصدة بالمخازن وقت الشراء .**	تم حصر المخزون الراكد وجارى عرض الاصناف التى يمكن استخدامها في باقي قطاعات الشركة وسيتم اتخاذ اللازم بشأن التخلص من المخزون المستغنى عنه بالبيع .
العملاء والموردين (أرصدة مدينة): - بلغ رصيد العملاء والموردين (أرصدة مدينة) مبلغ ١ ٣٨٥ ٩٣٨ ٠٩١ جنيه بعد خصم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها. -وقد بلغ رصيد العميل الرئيسي للشركة ـ الهيئة العامة للسلع التموينية ـ مبلغ١ ٣١٨ ١٩٢ ٩٢٣ جنيه عبارة عن تسويق أقماح محلية ومستوردة وخدمات نقل وشفط وتفريغ وتخزين ورسوم فحص وتطهير، ولم تقم الشركة بإجراء المطابقات اللازمة مع الهيئة العامة للسلع التموينية على هذه الأرصدة. **ويتعين إجراء المطابقات اللازمة مع الهيئة العامة للسلع التموينية.**	جارى التنسيق مع السادة المسئولين بهيئة السلع التموينية لإجراء المطابقات .
تبين وجود أرصدة متوقفة لبعض العملاء بلغ ما أمكن حصره منها في ٣٠ يونيه ٢٠٢٣ ما يلي :	سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة واتخاذ اللازم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة .

القطاع — الرصيد قطاع الإدارة العامة ١٩٧,٠٥٠ قطاع القاهرة ١ ٦٢٨ ٢٩٥ قطاع الإسكندرية ١٤ ٩٢٢ ٨٩٢ قطاع بورسعيد ودمياط ٦٠٤ ٨٣٤ الإجمالي (العملاء) ١٧ ٣٥٣ ٠٧١ * مرفق كشف تحليلي بأسماء العملاء لكل قطاع.	
الأرصدة المدينة الأخرى: بلغت الأرصدة المدينة الأخرى مبلغ ٣٢٩ ٤١٩ ٤٦٦ جنيه بعد خصم الديون المشكوك فيها. -تتضمن الرصيد مبلغ ٢٧٩,٦ مليون جنيه باقي قيمة الحكم في الدعوى رقم ٢٥٦٠ قيد نظامي يقابله رصيد دائن بالالتزامات طويلة الأجل. كما تبين وجود أرصدة متوقفة بيانها كالتالي: - القطاع — الرصيد قطاع الإدارة العامة ٣٧٨ ٦٦٨ قطاع القاهرة ٣٧ ٨٨٩ قطاع الإسكندرية ٣٠٨ ٣٧٢ قطاع بورسعيد ودمياط ٥٣ ٧٣٩ الإجمالي (الحسابات المدينة الأخرى) ٧٧٨ ٦٦٨ * مرفق كشف تحليلي بأسماء المدينين لكل قطاع . **يتعين على إدارة الشركة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحصيل المبالغ المتوقفة .**	سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة واتخاذ اللازم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة .
- نقدية وأرصدة لدى البنوك : لم تتضمن الإيضاحات المُتممة بالقوائم المالية في ٢٠٢٣/٦/٣٠ الإفصاح عن قيمة فروق العملة الناتجة عن ودائع وحسابات جارية بالعملات الأجنبية بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٣) أثار التغيرات بأسعار صرف العملات الأجنبية فقرة رقم (٥٢) / (أ) بشأن الإفصاح عن مبالغ فروق العملة المعترف بها . - قروض طويلة الأجل : لم يتم الإفصاح عن القرض طويل الأجل الممنوح للشركة من صندوق أوبك للتنمية الدولية ، كما لم يتم الإفصاح عن تكلفة الاقتراض المُرسملة خلال الفترة طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (١) عرض القوائم المالية فقرة (٦١) ومعيار رقم (١٤)	سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة واتخاذ اللازم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة .

تكاليف الاقتراض فقرة رقم (٢٦) . - موردين وأوراق دفع وحسابات دائنة: ظهرت ضمن رصيد حساب الموردين والعملاء – أرصدة دائنة – المبالغ التالية: – -نحو مبلغ (٧٥) مليون جنيه أرصدة دائنة لموردي النقل لم يتم عمل مطابقات معهم. -نحو مبلغ (٣) مليون جنيه عجوزات مُحملة على الهيئة العامة للسلع التموينية . -لم يتم تسوية مبلغ (١٤) مليون جنيه نسبة ٢% مصاريف إدارية على نشاط النقل عن الأعوام ٢٠٠٩ وحتى ٢٠٢١/٦/٣٠ مع الهيئة العامة للسلع التموينية. - تضمنت الحسابات الدائنة الأخرى رصيد حساب كسب وقت بمبلغ ٦,٣ مليون جنيه مصري في ٣٠ يونيه ٢٠٢٣ ، وقد تم صرف مبلغ ما يقرب من (٣٩) مليون جنيه للعاملين من حساب كسب الوقت (كمكافآت ومكافآت نهاية الخدمة والمناسبات والمساهمة في صندوق التامين التكميلي للعاملين) **يتعين على إدارة الشركة إثبات عوائد كسب الوقت كإيرادات والمنصرف منها كمصروف بقائمة الدخل وفقاً لمعيار المحاسبة المصرية رقم (١) " عرض القوائم المالية " ومعيار رقم (٤٨) " الإيراد من العقود مع العملاء " ووفقاً للمادتين رقم (١و٤) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٩ لسنة ١٩٦٢.**	وبالنسبة لحساب كسب الوقت يتم ادراجة فى الحسابات الدائنة والصرف منه للعاملين فى المناسبات والأعياد والمساهمة فى الصندوق التأمين التكميلى وذلك طبقا لقرارات الجمعية العامة الصادرة فى هذا الشأن وطبقا لما جرى العمل به منذ صدور القرار الجمهورى رقم ٢٢٥٩ لسنه ١٩٦٢ م .
الأرصدة الدائنة للمصالح والهيئات: بلغت الأرصدة الدائنة للمصالح والهيئات مبلغ ما يقرب من (٢٨,٥) مليون جنيه لصالح مصلحة الضرائب المصرية (ضريبة قيمة مضافة ، ضريبة خصم تحت الحساب، ضريبة دخل على المرتبات والأجور مستقطعة من العاملين وهيئة التأمينات الاجتماعية وبعض الجهات الأخرى) **نوصي بسرعة سداد هذه المبالغ حتى لا تتكبد الشركة غرامات تأخير.**	تم سداد مستحقات مصلحة الضرائب المصرية وهيئة التأمينات الاجتماعية خلال شهر يوليو ٢٠٢٣ وفى المواعيد القانونية المحددة .
تبين لنا عدم قيام إدارة الشركة بتطبيق متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (١٨) "الاستثمارات في شركات شقيقة" فيما يتعلق بتطبيق طريقة حقوق الملكية بالنسبة للاستثمارات المالية في شركات شقيقة بمبلغ ١٤,٨٠٩ مليون جنيه مصري استثمارات في شركة وادي الملوك للطحن والصناعات الملحقة بنسبة ٢١% من رأسمال الشركة المستثمر فيها، ومبلغ ٧,٥ مليون جنيه مصري	سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة واتخاذ اللازم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة .

استثمارات في شركة أرض مصر للصوامع والتخزين بنسبة ١٥% من رأس المال المستثمر فيها. تبين لنا عدم قيام إدارة الشركة بإعادة تقييم الأدوات المالية في حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) " الأدوات المالية " على الأصول المالية والبالغ رصيدها الدفتري في ٣٠ يونيه ٢٠٢٣ مبلغ ١٣٩,٧ ألف جنيه مصري (استثمارات في الشركة المتحدة للإسكان والتعمير) ، ولم نتمكن من القيام بإجراءات بديلة للتحقق من صحة تقييم أرصدة تلك الأدوات المالية في ذلك التاريخ . لم تقم إدارة الشركة بإعداد دراسة للخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) " الأدوات المالية " على الأصول المالية ولم نتمكن من القيام بإجراءات بديلة للتحقق من صحة تقييم أرصدة تلك الأدوات المالية في ذلك التاريخ ، ويتعين تعديل مسمى الاستثمارات طويلة الأجل إلى المُسميات المُدرجة بمعيار المحاسبة المصري (٤٧) " الأدوات المالية " وفقا لطبيعة الاستثمار . لم تقم إدارة الشركة بتطبيق المعالجة المحاسبية بالنسبة للمؤجر على إيجار الوحدات وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري (٤٩) "عقود الإيجار" ولم نتمكن عن طريق الإجراءات البديلة من التحقق من صحة واكتمال إيرادات الإيجارات التي تم تسجيلها على قائمة الدخل عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيه ٢٠٢٣.	
<u>مع عدم اعتبار ذلك تحفظاً</u> -بلغ إجمالي بند مشروعات تحت التنفيذ ما يقرب من مبلغ (٢٨٦) مليون جنيه عبارة عن: أ) تكوين استثماري بمبلغ ما يقرب من ١٩٤,٢٢٣ مليون جنيه. ١١٤,٧٦١ مليون جنيه قيمة المنصرف لإنشاء صومعة معدنية بميناء غرب بور سعيد ولم يتم الانتهاء منها حتى تاريخه. ٦٦,٦٠٨ مليون جنيه المنصرف على مشروع إعادة تأهيل صومعة رصيف ٨٥ ميناء الإسكندرية ولم يتم الانتهاء منها حتى تاريخه. ٥,٤٠٨ مليون جنيه المنصرف على تطوير شبكة الصرف الصحي وشبكة مياه الشرب بشونة الساحل، ولم يتم الانتهاء منها حتى تاريخه. ١,٥٠٩ مليون جنيه قيمة المدفوع لشراء عدد (٢) رأس جرار وعدد (٢) نصف مقطورة. ٣١٣ ألف جنيه رصيد متوقف منذ عام ٢٠٢٠ قيمة المنصرف لشركة سودكس بشأن منظومة	جارى استكمال مشروعات الخطة الإستثمارية طبقاً للجدول الزمنى المحدد .

الإطفاء بصومعة سفاجا وحتى تاريخه لم يتم الانتهاء منها . - الإنفاق استثماري بمبلغ ما يقرب من ٩١,٨٣٠ مليون جنيه يتمثل في التالي: - ٣٧,٥٤٣ مليون جنيه **المُسدد تحت حساب توريد** شفاطات خاصة بصومعة ميناء غرب بورسعيد. ٣٧,١٨٥ مليون جنيه المُسدد لشركة الرواد تحت حساب الأعمال الإنشائية الخاصة بذات الصومعة. ١٧,١٠٢ مليون جنيه المُسدد للأعمال الانشائية الخاصة بالصومعة لشركة الرواد . **ويتعين على الشركة سرعة اتخاذ اللازم نحو تسوية الرصيد المتوقف منذ عام ٢٠٢٠ وسرعة الانتهاء لهذه المشروعات.**	
-مخصصات طويلة الأجل: لم نوافق بالدراسة التي تمت لتدعيم المخصصات للوقوف على كفايتها. - تبين لنا أن رصيد النقدية والأرصدة بالبنوك في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ يبلغ نحو ٦٤٠,٢٥٢ مليون جنيه مصري، مقابل مبلغ نحو ٤٨١,١٣٣ مليون جنيه مصري في ٣٠ يونية ٢٠٢٢ ونوصى بضرورة استغلال السيولة النقدية المتاحة في مجالات عمل مرتبطة بأنشطة الشركة والتي تحقق أقصى عوائد اقتصادية للشركة كما نوصى بعمل دراسة بصفة دورية للسيولة النقدية للشركة وكيفية استغلال هذه السيولة واستثمارها في أوجه أنشطة تحقق أقصى عائد للشركة. -نوصي بتدعيم نظم الرقابة الداخلية على مستوي جميع الأنشطة بما يحقق كفاءة الأداء وسلامة التصرفات مع دراسة التأمين على البضائع المنقولة على سيارات الشركة ضد الحوادث والسرقة وخيانة الأمانة وكذلك دراسة القيم المؤمن بها دورياً بما يتناسب مع الأسس التأمينية المعمول بها بالشركة. تبين لنا عدم الالتزام بمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) "الأصول الثابتة واهلاكاتها" فقرة (٧٩) بند (أ) "الإفصاح عن القيمة الدفترية للأصول الثابتة المعطلة بصفة مؤقتة"، وبند (ب) من نفس الفقرة "الإفصاح عن القيمة الدفترية (التكلفة) للأصول التي أهلكت دفترياً بالكامل ولازالت تستخدم".	يتم تدعيم المخصصات كلما أمكن ذلك . سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة واتخاذ اللازم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة . سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة واتخاذ اللازم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة . سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة واتخاذ اللازم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة .
البيئـــــة - تبين لنا عدم انتهاء الشركة من استكمال الإجراءات والشروط اللازمة للحفاظ على البيئة وفقا للقانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٤ والمعدل بالقانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٩ في	

شأن البيئة ، حيث تبين لنا ما يلي : *عدم تضمين نظام التكاليف المطبق بالشركة التكاليف البيئية محللة إلى رأسمالية وجارية. *عدم استخدام العمال لأجهزة الوقاية كالكمامات والسماعات وملابس العمل. *عدم وجود ستائر معدنية أسفل صوامع التحميل. *يتم تصريف مخلفات بعض مواقع الشركة من خلال بيارات غير صحية وليس على شبكة الصرف الصحي. *عدم كفاءة نظم سحب وتجميع الأتربة ببعض مواقع الشركة.	سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة واتخاذ اللازم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة . تم التنبيه على كافة الإدارات المختصة بضرورة الإلتزام بقوانين البيئة . سيتم إجراء المعاينة الفنية وإتخاذ مايلزم فى ضوء المعاينة . يتم ذلك نظراً لعدم وجود شبكة صرف صحى عمومية فى هذه المواقع وستقوم الشركة بالربط فور تنفيذ شبكة الصرف الصحى العمومية .
<u>مدى تطبيق مبادئ حوكمة الشركات</u> يتعين الالتزام بقواعد ومعايير حوكمة الشركات الإصدار الثالث من مركز المديرين المصري بالهيئة العامة للرقابة المالية بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦ فيما يتعلق بما يلي : -طبقاً لنص الفقرة رقم ١/٢/٢ بأن يكون ضمن تشكيل مجلس الإدارة عضوين مستقلين على الأقل يتمتعون بمهارات فنية وتحليلية ، وقد تم تشكيل مجلس الإدارة بدون العضوين المستقلين استناداً لنص المادة رقم ٢١ من النظام الأساسي للشركة " يجوز تعيين عضوين مستقلين " وليس إلزام على الشركة.	سيتم الدراسة واتخاذ ما يلزم فى ضوء احتياج الشركة لإضافة أعضاء مستقلين إلى مجلس الإدارة .

والله ولى التوفيق

الرئيس التنفيذى

(مهندس / كمال عبد الحميد هاشم)